

Distr.: General
15 March 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - لمحة عامة
٥	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
٨	جيم - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي
٨	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
٩	هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج
٤٦	ثانيا - الموارد المالية
٤٦	ألف - لمحة عامة
٤٧	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٤٧	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
٤٨	دال - عوامل الشغور



الرجاء إعادة استعمال الورق



٤٩	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	هاء -
٤٩	التدريب	واو -
٥٠	برنامج الحد من العنف المجتمعي	زاي -
٥١	الأنشطة البرنامجية الأخرى	حاء -
٥٢	المشاريع السريعة الأثر	طاء -
٥٣	تحليل الفروق	ثالثا -
٥٧	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -

المرفقات

٥٨	التعاريف	الأول -
٦٠	المخططان التنظيميان	الثاني -
٦٢	معلومات بشأن اعتمادات التمويل وأنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثالث -
٦٧	خريطة	

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، البالغة ٨٠٠ ٤١٣ ١٢٤ دولار.

وتمثل الميزانية المقترحة البالغة ٨٠٠ ٤١٣ ١٢٤ دولار زيادة قدرها ٦٠٠ ٣٠٢ ٣٦ دولار، أو ٤١,٢ في المائة، مقارنةً بالاعتماد البالغ قدره ٢٠٠ ١١١ ٨٨ دولار الذي رُصد لفترة ٨,٥ شهور من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومقارنة بالمستويات المعدة على أساس سنوي التي تبلغ ٨٠٠ ٣٩١ ١٢٤ دولار، تمثل الميزانية المقترحة زيادة قدرها ٢٢ ٠٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ٢٩٥ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٩٨٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ١٦٧ موظفا دوليا (بما يشمل وظيفة واحدة مؤقتة)، و ١٩٠ موظفا وطنيا، و ١٤ فردا من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣٨ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد رُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بمهدف البعثة من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، والمصنفة وفقا للعناصر (الأمن والاستقرار، والشؤون السياسية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والدعم). ونُسب موظفو البعثة إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا إلى البعثة ككل.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء من الموارد البشرية أو الموارد المالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	المخصصات ^(أ)	تقديرات التكاليف	الفرق
الفترة	(٢٠١٨/٢٠١٧)	(٢٠١٩/٢٠١٨)	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣٤ ٢٧٩,٨	٤٦ ٤٤٢,٠	١٢ ١٦٢,٢
الموظفون المدنيون	٢٤ ٧٢٧,٨	٤١ ٥٨٦,٥	١٦ ٨٥٨,٧
التكاليف التشغيلية	٢٩ ١٠٣,٦	٣٦ ٣٨٥,٣	٧ ٢٨١,٧
إجمالي الاحتياجات	٨٨ ١١١,٢	١٢٤ ٤١٣,٨	٣٦ ٣٠٢,٦
إيرادات متأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ٣٦١,١	٤ ٣٣١,٤	١ ٩٧٠,٣
صافي الاحتياجات	٨٥ ٧٥٠,١	١٢٠ ٠٨٢,٤	٣٤ ٣٣٢,٣
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٨٨ ١١١,٢	١٢٤ ٤١٣,٨	٣٦ ٣٠٢,٦

(أ) لفترة ٨,٥ شهور تمتد من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الموارد البشرية^(أ)

شركة وحدات الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون (ب)	الوظائف المؤقتة (ج)	الأمم المتحدة	متطوعو الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١٦	١٦	٣	٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١٧	١٨	٣	٣٨
العناصر						
الأمن والاستقرار						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٢٩٥	٩٨٠	١٩	١٠	-	١ ٣٠٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٢٩٥	٩٨٠	١٩	١٠	-	١ ٣٠٤
الشؤون السياسية وسيادة القانون						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	٢٢	٣٧	٣٨	٩٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	٢١	٣٨	٣٨	٩٧
حقوق الإنسان						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	٨	٩	٣	٢١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	٨	٩	٣	٢١
الدعم						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	٩٢	١١٢	-	٢٠٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١٠٠	١١٦	-	٢٢٤
المجموع						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٢٩٥	٩٨٠	١٥٧	١٨٤	٦	١ ٦٦١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٢٩٥	٩٨٠	١٦٦	١٩٠	١٤	١ ٦٨٤
صافي التغير	-	-	٩	٦	٨	٢٣

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الرابع من التقرير.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تمتد من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ٢ - وقد عُهد إلى البعثة بولاية مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو مساعدة حكومة هايتي على دعم تطوير الشرطة الوطنية الهايتية؛ وتعزيز مؤسسات سيادة القانون في هايتي، بما في ذلك قطاعا العدالة والإصلاحات؛ والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بوسائل تشمل الرصد والإبلاغ والتحليل.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عبر تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها المبينة في الأطر أدناه. وصُنفت الأطر حسب أربعة عناصر، هي: الأمن والاستقرار؛ والشؤون السياسية وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.
- ٤ - وسيفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف الذي توحاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، في حين تتيح مؤشرات الإنجاز قياس التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسب موظفو البعثة إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا إلى البعثة ككل. أما الفروق في عدد الموظفين مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فيرد تحليلها في إطار كل عنصر على حدة.
- ٥ - ويوجد مقر البعثة في بور - أو - برانس. وبالإضافة إلى بور - أو - برانس، توجد وحدات الشرطة المشكلة في مقاطعات الشمال وأرتيبونيت ونيب وجراند آنس.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

- ٦ - ركز الرئيس جوفينيل موبيز، منذ توليه منصبه في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، على تحسين تقديم الخدمات الحكومية وتشجيع التغيير الذي يؤدي إلى التنمية المستدامة. وترمي جهود الرئيس إلى استعادة ثقة المستثمرين في هايتي، وإحياء الأمل لدى الشعب الهايتي، واستعادة الاعتزاز الوطني. وفي إطار استراتيجية الحكومة الرامية إلى زيادة الفعالية، وضعت تدابير لتحسين تنسيق المعونة الخارجية. ويشارك الرئيس موبيز شخصيا في ذلك من خلال ترؤس الاجتماعات مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لمناقشة التغييرات في نموذج المعونة الخارجية بغية تبسيط إدارة المعونة، بما في ذلك المعونة المتلقاة عن طريق المنظمات غير الحكومية، ومن أجل تحسين مواءمة الموارد مع أولويات الحكومة.
- ٧ - وظلت المبادرة الرائدة للرئيس، وهي "قافلة التغيير"، التي تهدف إلى تنشيط قطاعات الهياكل الأساسية والبيئة والزراعة والكهرباء والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، تمثل أولوية لحكومته. ووضع جدول أعمال تشريعي طموح، تدعمه الحكومة، ويتضمن تشريعات رئيسية في مجال سيادة القانون، إلا أن إجراءات الاعتماد في البرلمان لا تزال بطيئة.

٨ - ولم تشرع الحكومة بعد في الحوار الوطني المتوخى كوسيلة لإنشاء رؤية للتنمية تركز على توافق شعبي في الآراء. وأسهم الخلاف بين السلطة التنفيذية والمجلس الأعلى للقضاء بشأن إجراءات تعيين أفراد الجهاز القضائي في استمرار الشواغر في محاكم هامة.

٩ - ويستمر برنامج البعثة للتوجيه وإسداء المشورة الاستراتيجية مع الشرطة الوطنية الهايتية وهو يهدف إلى بناء قدرة الضباط الذين يشغلون وظائف تتسم بالمسؤولية. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد نُشر ضباط شرطة الأمم المتحدة ويشتركون في المواقع مع الشرطة الوطنية الهايتية. وقد أُنشئ هيكل شرطة الأمم المتحدة لي مطابق الهيكل الهرمي للشرطة الوطنية الهايتية، مما ييسر توجيه ضباط الشرطة الوطنية على المستويات المناسبة. وفي إطار البرنامج، سيواصل مفوض الشرطة توجيه المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية وسيواصل ضباط شرطة الأمم المتحدة توجيه ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين هم في مستويات مماثلة في جميع الإدارات، وتوفير المشورة التقنية اليومية إلى نحو ١٥٠ فرداً من ضباط الشرطة الوطنية ذوي المسؤوليات الإشرافية. كما ستواصل البعثة التركيز على التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية، في إطار خطتها الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي اعتمدها رئيس الوزراء في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٠ - وفي المجالات التي تنتشر فيها وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، ستواصل البعثة توفير الحماية للمدنيين الذين يحدق بهم خطر التعرض للعنف البدني، في حدود قدراتها، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤوليات الدولة المضيفة. وتتألف البعثة من ثلاث وحدات شرطة مشكلة تعمل في بور - أو - برانس، وواحدة في كلٍّ من المقاطعات التالية: الشمال وأرتيبونيت ونيب وجراند أنس. وبوسع وحدات الشرطة المشكلة الحفاظ على المكاسب الأمنية المحققة في السنوات الماضية من خلال تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية الهايتية للحفاظ على القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، ولا سيما خارج العاصمة حيث يكون وجود الشرطة الوطنية محدوداً. وتقوم وحدات الشرطة المشكلة بإجراء دوريات ميدانية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية لزيادة إبراز الشرطة الوطنية وتوفير التدريب أثناء العمل لوحدها المعنية بمكافحة الشغب.

١١ - علاوة على ذلك، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدر الرئيس موييز مرسومين يقضيان بإعادة تشكيل القوات المسلحة الهايتية. والآثار المترتبة عن إعادة التشكيل على الاستقرار السياسي وأمن المواطنين والتنمية وعمليات الشرطة الوطنية الهايتية غير مؤكدة. وليس لدى البعثة ولاية لدعم تطوير القوات المسلحة الهايتية.

١٢ - ونظراً لعدم وجود مكاتب إقليمية، فإن وحدة الأفرقة المتنقلة، التي تضم أفراداً من ذوي الخبرة في مجالات السياسة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، ستظل تعمل بصفتها آلية البعثة للوصول إلى المقاطعات التسع خارج بور - أو - برانس. وعند سفر أعضاء الوحدة، سينضم إليهم موظفون مدنيون من الأقسام الأخرى من ذوي الخبرة الفنية ذات الصلة بالأنشطة المتوقعة الاضطلاع بها. وستواصل الأفرقة المتنقلة القيام بأنشطة التوعية المنطلقة من القاعدة مع السكان والاضطلاع بمهام الرصد والإنذار المبكر في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان. وستواصل الأفرقة المتنقلة العمل بشكل وثيق مع خبراء من الشرطة والإصلاحات موفدين إلى المناطق ومع أفرقة الحد من العنف المجتمعي، مما يكفل نمحاً متكاملًا. كما ستواصل الأفرقة المتنقلة الإشراف على تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، التي تقدم الدعم في مجال الهياكل الأساسية والمعدات إلى مؤسسات العدالة الوطنية والأمن والإصلاحات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالأمن وحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

١٣ - وسيواصل برنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي دعم المشاريع التي تركز على المجتمعات المحلية والتي تيسر الحصول على المساعدة القانونية للمجتمعات المهمشة، مع التركيز على مسائل العدل بين الجنسين، ومبادرات إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء السابقين وأعضاء العصابات السابقين، وإدارة الدخل، والتدريب المهني للشباب المعرضين للخطر، والخفارة المجتمعية، ودعم المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان.

١٤ - وفيما يتعلق بسيادة القانون، ستواصل البعثة التركيز على مجالي العدالة والإصلاحات، بما يشمل ما يلي: (أ) الدعوة لدعم اعتماد وتنفيذ التشريعات الرئيسية؛ (ب) تعزيز مكاتب المساعدة القانونية وولاية قضائية نموذجية في بور - أو - برانس؛ (ج) تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لنظام السجون؛ (د) دعم وتعزيز آليات المساءلة والرقابة في قطاع العدالة.

١٥ - وخلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستشمل أولويات البعثة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني وإلى مكتب حماية المواطنين في هايتي في أداء دورهما في مجال الرصد. وفي ذلك الصدد، ستدعم البعثة جهود المجتمع المدني من أجل كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية وزيادة تعاون هايتي مع آليات حقوق الإنسان وتحسين الامتثال لصكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة. ويُستفاد من الأنشطة المستقلة للبعثة في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في جهودها في مجالي الدعوة وتقديم الدعم المتخصص للمؤسسات الوطنية المعنية بالأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

١٦ - وستواصل البعثة جهودها الرامية إلى الاستعانة بمصادر خارجية في توفير عدد من الخدمات، التي كان يضطلع بها متعاقدون أفراد، للكيانات الهايتية. وقد تم تعديل الاحتياجات من الموارد للخدمات التعاقدية والعقود الفردية تبعاً لذلك. وستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي لأفراد الشرطة المشكلة، ورصد معايير السلامة والمعايير البيئية في معسكرات وحدة الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات الذين يبلغ عددهم ٣٨ موظفاً سيظلون يشتركون في الموقع في مقر إدارة السجون وفي تسعة سجون في خمس مقاطعات.

١٧ - وبالإضافة إلى استخدام مركبات الأمم المتحدة، سيواصل الموظفون المدنيون استخدام طائرتين عموديتين للسفر إلى خارج بور - أو - برانس، بما يشمل السفر إلى أبعد الوجهات مسافة. وتم إنهاء عقد الطائرة الثابتة الجناحين في ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، نظراً لأن استخدام هذه الطائرة كان يقتصر على تغطية ثلاثة مطارات (بور - أو - برانس، وكاب هايسيان، وسانتو دومينغو)، ومن ثم فإن ذلك الاحتياج لم يعد له ما يبرره.

١٨ - وتستند الميزانية المقترحة إلى افتراض أن بيئة سياسية وأمنية مستقرة نسبياً ستستمر خلال الفترة المالية وأن حكومة هايتي ستبدي الإرادة اللازمة لمعالجة أوجه القصور في المؤسسات المعنية بسيادة القانون وأنها ستقوم بوضع التشريعات الرئيسية والتعديلات الدستورية وتطبيقها وإنفاذها. ويفترض كذلك أن فروع الحكومة ستتعاون على اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك فيما يتعلق بالفساد والجرائم المالية. ويفترض أيضاً أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتحسين التدريجي في الحالة الاجتماعية والاقتصادية سيؤديان إلى زيادة عزم الدولة على جمع الإيرادات وإدارتها على نحو شفاف وتوفير الموارد الكافية للقطاعات الاجتماعية والأمنية والقطاعات المعنية بسيادة القانون. ومن المفترض أن

كيانات القطاع الخاص الرئيسية في هايتي ستشارك بصورة بناءة في ضمان تحسن أداء مهام الدولة، بما في ذلك عدم إعاقه قدرة الدولة على جمع الإيرادات المتأتية من الكيانات الحكومية وشبه الحكومية على الوجه السليم. ويتوقع أن تظل العلاقات مع الجيران الإقليميين مستقرة، ولا سيما مع الجمهورية الدومينيكية، مما سيمكن من إدارة عبء العمل المتعلق بالمهاجرين من أصل هايتي، فضلا عن الأشخاص المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية.

جيم - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

١٩ - تتعاون البعثة مع المنظمات الإقليمية على تنفيذ الأهداف التي كُلفت بها، بوسائل منها إجراء المشاورات مع منظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي.

دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٠ - سيستمر تنفيذ ولاية البعثة بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان الانتقال على نحو يتسم بالمسؤولية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء في المجالين الإنمائي والإنساني، وحكومة هايتي. وتواصل حكومة هايتي السعي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدعم من الشركاء المذكورين أعلاه، ووفقا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات من المزايا النسبية للبعثة وشركاء الأمم المتحدة، وسوف يزيد من إبراز الفريق القطري ويعزز قدرته على أداء وظائف هامة في مجال سيادة القانون، مما سيساعد على حشد الموارد الطوعية استعدادا للتقليص التدريجي للبعثة.

٢١ - وستقدم إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٨ استراتيجية خروج متوقعة مدتها سنتان بنقاط مرجعية واضحة تقود إلى وجود للأمم المتحدة لا يقوم على حفظ السلام في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى استراتيجية الخروج والمناقشات الدائرة مع حكومة هايتي بشأن خطة عام ٢٠٣٠، ستقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتقييم تأهبهما لعملية الانتقال المرتقبة، بسبل منها تقييم قدرات الفريق القطري قياسا إلى الجوانب البرنامجية لولاية البعثة.

٢٢ - وستعمل قيادة البعثة بتشاور وثيق مع المبعوث الخاص للأمن العام إلى هايتي بشأن الأنشطة المتعلقة بالكوليرا، بما في ذلك تنفيذ النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي ووضع رؤية استراتيجية شاملة ومتسقة للدعم الطويل الأجل إلى هايتي استنادا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هايتي، يتولى تيسير التنسيق نائب الممثلة الخاصة للأمن العام/المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية.

٢٣ - وأنشئ فريق للتخطيط المتكامل والسياسات العامة، يجمع بين فريق الأمم المتحدة القطري والإدارة العليا للبعثة تحت توجيه الممثلة الخاصة لمناقشة المسائل السياسية والاستراتيجية ومواءمة مبادرات البعثة التي صدر بها تكليف مع العناصر ذات الصلة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٧-٢٠٢١).

٢٤ - وحولت مجموعة الاثني عشر الموسعة (وهي مجموعة مؤلفة من ١٦ شريكا تقنيا لحكومة هايتي)، إلى فريقين استشاريين، هما: "Groupe de concertation des Chefs de cooperation"، وهو فريق استشاري لرؤساء التعاون، يشترك في رئاسته رئيس التعاون الفرنسي ونائب الممثلة الخاصة للأمن

العام/المنسق المقيم؛ و "Groupe de concertation des Chefs de missions"، وهو فريق استشاري لرؤساء البعثات، يشترك في رئاسته وفد الاتحاد الأوروبي في هايتي وسفارة شيلي. وسيساعد هذان الفريقان الاستشاريان السلطات الهايتية على وضع الإطار الوطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التنفيذ في إطار سيادة القانون.

٢٥ - وستقدم أسرة الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة من أجل تعزيز "Cadre de coordination de l'aide externe au développement"، وهو إطار لتنسيق المعونة الإنمائية الخارجية، يشكل آلية ضمان فعالية المعونة في هايتي.

هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج

٢٦ - سعياً لتيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حددت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد في المرفق الأول - ألف لهذا التقرير تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٧ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: الوظائف المقترحة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون								
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي	رتبة موظفي الخدمة الميدانية	ف-٣ -	ف-٥ -	مد-٢ -	و أ ع -	أ ع م
المجموع				ف-٢	ف-٤	مد-١		
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام								
٦	-	٣	٣	١	-	١	-	١
٧	-	٣	٤	١	-	٢	-	١
١	-	-	١	-	-	١	-	-
صافي التغير (انظر الجدول ٢)								
مكتب رئيس الديوان								
٦	-	٤	٢	-	-	١	١	-
٧	-	٤	٣	-	-	٢	١	-
١	-	-	١	-	-	١	-	-
صافي التغير (انظر الجدول ٣)								
مركز التحليل المشترك للبعثة								
٣	١	١	١	-	-	١	-	-
٣	١	١	١	-	-	١	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								

الموظفون الدوليون								
و أ ع - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - رتبة موظفي الخدمة الميدانية الفرعي	أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٢	المجموع	الموظفون الوطنيون ^(أ)	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع
مركز العمليات المشتركة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	١	-	٢	-	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	١	-	٢	-	٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة الشؤون القانونية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	١	-	٢	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	١	-	٢	-	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة إدارة المعلومات								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	-	١	-	١	-	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	-	١	-	١	-	٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة الشؤون الجنسانية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	-	-	١	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	-	-	١	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	٢	-	-	٢	٢	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	٢	-	-	٢	٣	٧
صافي التغير (انظر الجدول ٤)	-	-	-	-	-	-	١	١
وحدة السلوك والانضباط								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	١	-	٢	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	١	-	٢	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	١	١	٩	٤	١	١٦	٣	٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	١	١	١١	٤	١	١٨	٣	٣٨
صافي التغير	-	-	٢	-	-	٢	-	٣

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

الموارد البشرية: مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١+	ف-٥	مدافع عن حقوق الضحايا	إنشاء	الوظائف
١+		(انظر الجدول ١)		صافي التغيير

٢٨ - ويضم ملاك الموظفين المعتمد لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام ست وظائف على النحو التالي: ممثلة خاصة للأمين العام (برتبة أمينة عامة مساعدة)، ومساعد خاص للشؤون السياسية (ف-٤)، وكبير مساعدين لشؤون الموظفين (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)، وسائقان (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة). ويوفر مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام التوجيه والإرشاد إلى جميع عناصر البعثة من أجل ضمان تنفيذ المهام الصادر بها تكليف، ويقدم الدعم اللازم إلى الأنشطة المعقدة والحساسة للبعثة، ويكفل تقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب.

٢٩ - وفي تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نخرج جديد (A/71/818)، تعهد الأمين العام بإنشاء وظيفة المدافع عن حقوق الضحايا في أربع بعثات لحفظ السلام من البعثات التي تشهد العدد الأكبر من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها. وكانت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي البعثة التي سبقت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، من بين البعثات الأربع التي بها حاجة إلى وظيفة مدافع عن حقوق الضحايا. كما طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره (٢٣٥٠ (٢٠١٧)، أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة الامتثال التام من قبل جميع أفراد البعثة لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي هذا الصدد، تحتاج البعثة إلى القدرة على تنفيذ تعهد الأمين العام بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل المنظمة بما يتناسب مع الحجم الحالي للأفراد النظاميين بها الذي يتألف من ٧ وحدات من وحدات الشرطة المشكلة، و ٢٩٥ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٤٧ موظفاً مدنياً. وبالإضافة إلى ذلك، ورثت البعثة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قضايا متبقية من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ووجود قدرة كافية على التعامل مع حقوق الضحايا سيمكن البعثة من مواصلة بناء ثقة المجتمع الهايتي في الأمم المتحدة.

٣٠ - وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مدافع عن حقوق الضحايا (ف-٥). وسيعمل شاغل الوظيفة في تعاون وثيق مع مكتب المدافع عن حقوق الضحايا في مقر الأمم المتحدة للقيام بالمراقبة والرصد، على مستوى البعثة، فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمين العام الرامية إلى النهوض بقدرة المنظمة على اعتماد نهج على نطاق المنظمة لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيعمل شاغل الوظيفة بمثابة جهة التواصل الرئيسية بالنسبة لجميع الضحايا، وسوف يكفل إدماج نهج يركز على الضحايا ومراعٍ للاعتبارات الإنسانية ومراعٍ للأطفال وغير تمييزي في جميع الأنشطة التي تنطوي على تقديم الدعم والمساعدة للضحايا. والموقع المقترح لهذه الوظيفة في مكتب الممثلة الخاصة سيمنع حالات تضارب المصالح المتصورة أو الحقيقية ضمن مختلف العناصر المكونة للبعثة وسوف يبين أن حقوق ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين هي من أهم أولويات القيادة العليا للبعثة.

الجدول ٣

الموارد البشرية: مكتب رئيس الديوان

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١+	ف-٤	موظف معني بالسياسات والممارسات الفضلى	نقل الوظيفة	من مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام
صافي التغير	١+	(انظر الجدول ١)		

٣١ - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس الديوان من ست وظائف: وظيفة واحدة لرئيس الديوان (مد-١)، ووظيفة واحدة لموظف تخطيط (ف-٤)، ووظيفة واحدة لموظف مراسم (موظف في وطني)، ووظيفتان لمساعدين إداريين (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة واحدة لسائق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة). ومن الأدوار الرئيسية لرئيس الديوان تعزيز تبادل المعرفة والتعلم المؤسسي على نطاق البعثة. ولتقديم الدعم لرئيس الديوان في الاضطلاع بهذا الدور، ولمواءمة هيكل البعثة مع سياسات الأمم المتحدة، يُقترح نقل وظيفة الموظف المعني بالسياسات والممارسات الفضلى (ف-٤) إلى مكتب رئيس الديوان. وسيكون هذا الموظف مسؤولاً عن تعزيز تبادل المعرفة والتعلم المؤسسي على نطاق البعثة ككل وفي جميع المجالات التي تُعنى بها، ويشمل ذلك تيسير وصول الموظفين إلى مصادر المعلومات اللازمة للتخطيط لمهامهم والاضطلاع بها.

الجدول ٤

الموارد البشرية: قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١+	خ ع و	مساعد لشؤون الإعلام	إنشاء	
صافي التغير	١+	(انظر الجدول ١)		

٣٢ - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام من ست وظائف: وظيفة واحدة لمحدث رسمي (ف-٥)، وأربع وظائف لموظفين لشؤون الإعلام (موظف برتبة ف-٤، وموظف وطني في، ومتطوعان من متطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الإعلام (موظف وطني في). ويقدم قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام الدعم للتنفيذ الفعال لولاية البعثة من خلال ما يلي: (أ) تعزيز دعم ولاية البعثة وأهدافها لدى السكان المضيفين؛ (ب) إدارة سمعة البعثة من زاوية توقعات السكان المضيفين والجمهور الدولي في ما يتعلق بمسائل تتصل بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ومرض الكوليرا؛ (ج) كفالة نشر المعلومات بطريقة استباقية ودقيقة وفي الوقت المناسب لتعزيز ولاية البعثة والنهوض بها. ويتولى القسم المسؤولية عن وضع وتنفيذ خطة استراتيجية للاتصالات ترمي إلى تنفيذ حملات اتصال محدّدة تعكس الاستراتيجية العامة للبعثة وأولوياتها.

٣٣ - وقد حدّدت أوجه القصور التي تشوب قدرات قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام في مجالي رصد وسائط الإعلام المحلية وتحليلها. ويحتاج القسم إلى تعزيز قدراته للتمكن من القيام يومياً برصد وسائط الإعلام التقليدية (الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات والإنترنت) ووسائل التواصل الاجتماعي. وبغية

توفير القدرات الكافية لدعم الجانب الأساسي من جوانب عمل البعثة والمتعلق برصد وسائل الإعلام، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وسيتولى شاغل الوظيفة إعداد التقارير المتعلقة برصد وسائل الإعلام وإجراء التحليلات المواضيعية للبعثة، والتي سوف يجري أيضاً تشاركها مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وسوف يُسترد بعناصر التقرير المتعلق برصد وسائل الإعلام في إعداد التحليلات السياسية التي تجريها البعثة. إضافةً إلى ذلك، سوف يُطلع التحليل البعثة على آراء السكان بشأن تنفيذ ولايتها، مما يتيح إدخال تعديلات على الرسائل الموجهة وحملات التوعية وكذلك على تخطيط البرامج وإدارة آراء السكان ومخاطر المسّ بسمعة البعثة، لا سيما في السياق الحساس للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومرض الكوليرا.

العنصر ١: الأمن والاستقرار

٣٤ - سيواصل عنصر الأمن والاستقرار في البعثة التركيز على الأنشطة المضطلع بها دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من خلال برنامج الإرشاد والمشورة. وستشمل مجالات تركيزه ما يلي: (أ) إدارة الشرطة، والقيادة والتحكم؛ (ب) الإدارة التقنية والمتخصصة، ومهارات التحقيقات الجنائية؛ (ج) تعزيز آليات المساءلة في الشرطة الوطنية الهايتية، بما يشمل المفتشية العامة التابعة لها؛ (د) التخطيط الاستراتيجي؛ (هـ) دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية؛ (و) دعم برامج منع العنف الجنسي والجنساني.

٣٥ - وتتألف البعثة من سبع وحدات شرطة مشكّلة، تعمل ثلاث منها في بور - أو - برانس وواحدة في كلٍّ من المقاطعات الأربع التالية: الشمال وأرتيبونيت ونيب وجراند آنس. وستواصل وحدات الشرطة المشكّلة الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة، من خلال تسيير دوريات ميدانية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل زيادة إبراز عملها، وتوفير التدريب أثناء الخدمة لتحسين مهارات وقدرات وحدات مكافحة الشغب التابعة لها. وتوفّر وحدات الشرطة المشكلة أيضاً قدرة على الرد السريع في حال طُلبت منها مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي.

٣٦ - وسوف تؤدي برامج الحد من العنف المجتمعي إلى تعزيز نُهج الخفارة المجتمعية في المجتمعات المهمشة، بسبل منها تنظيم مبادرات للوساطة بين الشرطة والمجتمع المحلي؛ وسوف تسهم في تهيئة بيئة آمنة، من خلال توفير سبل عيش بديلة غير عنيفة لأفراد العصابات السابقين وللشباب المعرضين للخطر.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-١-١ انخفاض نسبة حالات القتل لكل مائة ألف مواطن المبلّغ عنها من جانب الشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٦/٢٠١٧: ٩,٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩,٤؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩,٣)

١-١ تحسين البيئة الأمنية في جميع أرجاء هايتي

١-١-٢ انخفاض عدد حالات الخطف المبلّغ عنها للشرطة الوطنية الهايتية في منطقة بور - أو - برانس (٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٥٠)

١-١-٣ انخفاض عدد القتلى في صفوف أفراد الشرطة الوطنية
(٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠١٧/٢٠١٨؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٢٠١٩/٢٠٢٠)

١-١-٤ انخفاض عدد أنشطة العصابات المسلحة في المناطق التي يسودها
التوتر في سييتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان (٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٤؛
٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٢؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٨)

النواتج

- قيام وحدات الشرطة المشكّلة والشرطة الوطنية الهايتية بتسيير دوريات يومية وتنفيذ عمليات مشتركة مقررة في مقاطعات أرتيبونيت وغراند آنس ونيب والشمال الغربي
- تقديم الدعم التشغيلي إلى الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية، حسب الاقتضاء، في إجراء العمليات الخاصة في جميع أنحاء هايتي، لا سيما في المناطق الساخنة، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان
- تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجال إدارة النظام العام، بناءً على طلبها، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان
- توفير قوام رد سريع تابع للشرطة، يشمل وحدة للأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة، بناءً على الطلب، لدعم عمليات الشرطة الوطنية الهايتية وقدرتها على التنقل
- تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية الهايتية لدى وقوع أحداث هامة، بناءً على الطلب، لضمان أمن المواقع والمنشآت الحكومية الرئيسية، مع التركيز بشكل رئيسي على بور - أو - برانس
- القيام بطلعات جوية استطلاعية شهرية في المناطق لرصد الحالة الأمنية السائدة
- تقديم الدعم لوضع استراتيجيات للخفارة المجتمعية في جميع أنحاء مديريات إدارات الشرطة الوطنية الهايتية، مع التركيز على منع جرائم العنف الجنسي والجنساني ومساائل السلامة التي تمس بالنساء والفتيات
- تنفيذ ٥ مشاريع سريعة الأثر من أجل إدخال تحسينات طفيفة على الهياكل الأساسية وتوفير المعدات للشرطة الوطنية الهايتية
- تنفيذ ٦ مشاريع للحد من العنف المجتمعي في مجالات الخفارة المجتمعية ومباشرة الأعمال الحرة والبرامج القائمة على استخدام قدر كبير من اليد العاملة لتوليد الدخل لصالح المعرضين للخطر من الشباب والرجال والنساء

٢-١ تحسين القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة ١-٢-١ زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية لكل ١٠ ٠٠٠ مدني
(٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠١٧/٢٠١٨؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ ١٦,٥)

١-٢-٢ زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من الإناث (٢٠١٦/٢٠١٧: ١١٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٤٩؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤٠٠)

١-٢-٣ زيادة في عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي جرى التحقيق فيها نتيجة لتعزيز قدرات التحقيق لدى الشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٦٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٩٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٢٧٥)

النواتج

- إسداء المشورة وتقديم الدعم يومياً للشرطة الوطنية الهايتية في مجال خدمات الموارد البشرية بغية تحسين عملية التجنيد فيها، ويشمل ذلك وضع وتنفيذ حملات للإعلام والتوعية؛ وبغية كفالة توقّر العدد المتوقع من المجندين الجدد في رتبة المبتدئين، بما في ذلك في مجال الإصلاحات؛ ومن أجل كفالة زيادة تجنيد النساء
- تقديم الدعم لزيادة عدد النساء من أفراد الشرطة، عن طريق تنفيذ حملات إعلامية منتظمة، ومن خلال شبكات المنظمات والمجموعات النسائية
- تقديم الإرشاد والدعم الاستشاري أسبوعياً إلى أكاديمية الشرطة الوطنية في ما يتعلق بتنفيذ برنامج الدعم الإداري، لتقديم تدريب ميداني لفائدة ٥٠ مفتشاً و ٤٠ مفوضاً بشأن تعزيز التوازن بين الجنسين في الرتب العليا، ويشمل ذلك المديرين من الرتب العليا والمتوسطة في مديرية إدارة السجون
- إجراء دورتين تدريبيتين متخصصتين لـ ٥٠ مدرباً من مدرّبي الشرطة الوطنية الهايتية في مجال مكافحة الشغب، ودورتين تدريبيتين متخصصتين لـ ٤٠ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية في مجال منع العنف الجنسي والجنساني، بهدف بناء قدرات المديرين التابعين للشرطة الوطنية الهايتية في هذين المجالين
- توفير الإرشاد والدعم الاستشاري يومياً إلى أفراد الشرطة الوطنية الهايتية على مستوى القيادة بشأن جمع المعلومات العامة والمعلومات الاستخباراتية، والتحكم والقيادة، وأخلاقيات العمل، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتقنيات وأساليب التدخل وحفظ النظام، وإحصاءات وتحليلات الجريمة، وإدارة مسرح الجريمة، وإدارة الجريمة عبر الوطنية والمنظمة، وإدارة الحوادث، وإدارة التحقيقات القضائية والإدارية، ومنع العنف الجنساني
- تقديم الإرشاد والدعم الاستشاري يومياً إلى مدرّبي الشرطة الوطنية الهايتية في مجالي التدريب المتخصص والتدريب أثناء الخدمة، من خلال تنفيذ برنامج لتدريب المديرين في المجالات المحددة في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
- إسداء المشورة التقنية أسبوعياً إلى وحدة الشرطة الوطنية الهايتية المعنية بمكافحة الجرائم الجنسية، بشأن إعداد قاعدة بيانات عن حالات العنف الجنسي والجنساني التي يتم الإبلاغ عنها والتحقيق بشأنها وإحالتها إلى الجهاز القضائي
- تقديم المساعدة التقنية يومياً إلى الأفرقة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية والمعنية بالمختبرات الجنائية والتحقيق في مسرح الجريمة، بهدف زيادة قدرتها على التعامل مع مسارح الجريمة
- تقديم الإرشاد والدعم التقني إلى مكتب الاتصالات التابع للشرطة الوطنية الهايتية، من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية للاتصالات وخطة لدعم الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وبناء ثقة السكان الهايتيين في الشرطة الوطنية الهايتية
- إعداد وتنفيذ ما لا يقل عن ٣ حملات إعلامية للتوعية بشأن منع الجريمة ووصول السكان إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل الإبلاغ عن الجرائم، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالمخالفات المالية و/أو الفساد

النواتج المُقترحة لتحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تشييد مكتب للمديرية الإقليمية للشرطة الوطنية الهايتية في ميراغوان (مقاطعة نيب)، وتحديد ما قد يصل عدده إلى ٣ مفوضيات ومفوضيات فرعية (واحدة في الشمال الغربي وواحدة في نيب وواحدة في غراند آنس)، ويشمل ذلك توفير حد أدنى من الأثاث ومعدات الاتصالات لتحسين ظروف عمل أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وتقديم الخدمات على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية لتطوير مهارات الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ قيام الشرطة الوطنية الهايتية بتحسين قدراتها الإدارية والتنظيمية في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطويرها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	١-٣-١ قيام مديرية التخطيط الاستراتيجي التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بتحقيق ٤٥ أولوية من أصل الأولويات الـ ١٣٣ للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
	٢-٣-١ زيادة في معدل تنفيذ ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية الممولة من قبل حكومة هايتي (٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٨,٣ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٩ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩٩,٥ في المائة)
	٣-٣-١ زيادة النسبة المئوية لخريجي مدرسة الشرطة الذين يعيّنون في مديرية إدارة السجون (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١١ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٢ في المائة)

النواتج

- تقديم التوجيه والدعم يومياً إلى قيادة الشرطة الوطنية الهايتية في وضع وتنفيذ استراتيجيات بناء القدرات
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعياً إلى مديرية الشؤون المالية وشؤون الميزانية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن مواصلة تعزيز نظام ميزانيتها ونظامها المالي، ويشمل ذلك تخصيص موارد كافية ومحددة لمديرية إدارة السجون والاستمرار في زيادة قدرة نظامها الخاص بإدارة المشتريات
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعياً إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطويرها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ويشمل ذلك وضع خطط عمل محدّدة وإعداد تقارير المتابعة
- تقديم المساعدة التقنية إلى قيادة الشرطة الوطنية الهايتية لتصميم نهج يرمي إلى زيادة نسبة خريجي مدرسة الشرطة، بمن فيهم الإناث من المجندين الجدد، الذين يعيّنون في مديرية إدارة السجون

النواتج المُقترحة لتحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم المشورة التقنية إلى مديرية التخطيط الاستراتيجي التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن تنفيذ ومتابعة خططها الاستراتيجية للتطوير للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
- تقديم المشورة التقنية من أجل تعزيز قدرات مديرية الميزانية والمحاسبة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية في مجالي التخطيط للميزانية وتنفيذها
- تقديم المشورة التقنية بغية مواصلة تطوير قدرات مديرية شؤون الأفراد في إدارة الموارد البشرية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية

- ١-٤-١ قيام المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بالإشراف على مؤسسة الشرطة بأكملها إشرافاً فعالاً
- ١-٤-١ زيادة عدد موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية الذين يتم نشرهم في جميع أنحاء البلد، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والقدرة الإدارية على العمل وفقاً للمعايير الدولية (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٢٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٤٠)
- ١-٤-٢ التقدم المحرز في تنفيذ المفتشية العامة خطة التطوير الخاصة بها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ (٢٠١٦/٢٠١٧: صفر في المائة) ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٦٠ في المائة)
- ١-٤-٣ زيادة في عدد الجزاءات، مثل سحب أو تعليق واجبات الشرطة، التي اعتمدها المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية استناداً إلى توصيات المفتشية العامة (٢٠١٦/٢٠١٧: ٣١٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٢٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٧٥)
- ١-٤-٤ زيادة عدد التحقيقات بشأن إساءة استخدام الأسلحة النارية التي تُحال إلى المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية ويصدر بشأنها قرار حول ما إذا كان استخدام السلاح الناري مبرراً (٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٢٥)

النواتج

- تنظيم ٣ دورات تدريبية لبناء القدرات لفائدة ٢٥ فرداً من أفراد الشرطة المعيّنين حديثاً بشأن آليات مساءلة الشرطة في إطار الرقابة وبشأن التحضير لعمليات التفتيش المتصلة بالشرطة التي تجريها المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية
- عقد اجتماعات شهرية مع المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السنوي للمفتشية العامة
- تقديم المساعدة التقنية للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتطوير للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩
- تقديم الدعم يومياً إلى الشرطة الوطنية، بالاشتراك مع مكتب كبير المفتشين العامين، في مجال السياسات والعمليات المتعلقة بالتحري عن جميع مقدمي الطلبات الراغبين في الانضمام إلى مجموعتي الطلاب الذين سيجري تدريبهم والذين سيخرجون خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، قبل قبولهم في مدرسة الشرطة الوطنية الهايتية
- تقديم الدعم والمشورة التقنيين عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع المفتشية العامة لمراجعة أنظمة تتعلق بتنفيذ عمليات تفتيش دوائر الشرطة ومراجعات حساباتها السنوية، و/أو لوضع تلك الأنظمة
- تقديم المشورة والدعم إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في تنفيذ حملة للإعلام والتوعية، من أجل كفاءة إطلاع نسبة ١٠٠ في المائة من مديري الشرطة الوطنية الهايتية على السياسات والعمليات المتعلقة بالمساءلة

النواتج المُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم الدعم التقني لمواصلة تطوير قدرات المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في مجال إجراء عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بتنفيذ الميزانية وخدمات الخفارة المقدمة إلى الشعب الهايتي
- تزويد المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بمعدات ولوازم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، من أجل دعم قدراتها الرقابية والإدارية

العوامل الخارجية

تواصل الشرطة الوطنية الهايتية تنفيذ خططها الاستراتيجية للتطوير للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بسبل منها زيادة قوامها عن طريق تعيين ٤ ٠٠٠ شرطي (٣٠ في المائة منهم من الإناث) بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وتُرصد سنوياً نسبة ٧ في المائة تقريباً من الميزانية الوطنية لكفالة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وبالتالي ضمان مساهمة الدولة في تكاليف توفير خدمة بالغة الأهمية للمواطنين الهايتيين. وسيستمر دعم الجهات المانحة للخفارة المجتمعية، وتحسين الهياكل الأساسية واللوجستيات والتأكد من حسن إدارتها في جميع أنحاء البلد (المرافق والمركبات)، وتحسين نظم الاتصالات.

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ١، الأمن والاستقرار

الفئة	المجموع
أولاً - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٢٩٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٢٩٥
صافي التغير	-
ثانياً - وحدات الشرطة المشكّلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٩٨٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٩٨٠
صافي التغير	-
ثالثاً - الموظفون المدنيون	
موظفون دوليون	متطوعو الأمم المتحدة ^١
و أ ع - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعية	الموظفون الوطنيون ^٢
أ ع م - مد-١ - ف-٤ - ف-٢	المجموع
مكتب مفوض الشرطة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٧
صافي التغير	-
وحدة عمليات الشرطة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٩
صافي التغير	-
قسم بناء القدرات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	١٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	١٣
صافي التغير	-

ثالثاً - الموظفون المدنيون	موظفون دوليون								متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	الموظفون الآمم المتحدة		
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	٢	٧	٩	١	١٩	١٠	-	٢٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	٢	٧	٩	١	١٩	١٠	-	٢٩	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الكلي (أولاً - ثالثاً)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	٢	٧	٩	١	١٩	١٠	-	١٣٠٤	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	٢	٧	٩	١	١٩	١٠	-	١٣٠٤	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر ٢: الشؤون السياسية وسيادة القانون

٣٧ - سوف تبذل البعثة مساعيها الحميدة لضمان الالتزام السياسي من جانب فرعي الحكم التنفيذي والتشريعي، من أجل المساعدة على تعزيز مؤسسات سيادة القانون، بما فيها تلك المسؤولة عن الشؤون الانتخابية. ويشمل ذلك إشراك طائفة واسعة من الجهات الوطنية المعنية، من الحكومة والمجتمع المدني على السواء، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والقطاع الخاص.

٣٨ - وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستواصل البعثة الدعوة إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات رئيسية، لا سيما تلك التي: (أ) تدعم حسن تنظيم وعمل الجهاز القضائي من أجل حل الخلافات التي تسبب النزاعات (على سبيل المثال، القانون الجنائي وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون المعونة القانونية، وقانون السجون)؛ (ب) تعزز الأداء المؤسسي، مثلاً من خلال إعادة تنظيم وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، وإعادة تنظيم هيكل كلية القضاء، ودعم إنشاء مؤسسات انتخابية معززة، ولا سيما المجلس الانتخابي الدائم، والمضي قدماً في النهوض بالمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، ولا سيما المحكمة العليا المعنية بمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية؛ (ج) تعزز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني (مشروع قانون المساواة بين الجنسين، والقانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه). وسوف تقدّم البعثة دعماً مخصصاً لبناء القدرات وإسداء المشورة من أجل تعزيز فعالية أداء الجهاز القضائي، بدءاً من اعتقال الشرطة للمشتبه بهم ووصولاً إلى توجيه التهم إليهم ومن ثم احتجازهم. وسيعمل قسم الولايات القضائية النموذجية في ولاية قضائية مختارة واحدة في بورت - أو - برانس من أجل الحث على اتخاذ مبادرات وطنية يمكن تكرارها في الولايات القضائية الأخرى في جميع أنحاء البلد.

٣٩ - وستسافر أفرقة متنقلة مؤلفة من موظفين من ذوي الخبرة في الشؤون السياسية وفي مجالات العدالة والإصلاحات وحقوق الإنسان والحد من العنف المجتمعي، ومقرها في بورت - أو - برانس، إلى المناطق للتأكد من قدرة السلطات والمجتمعات المحلية في المقاطعات التسع الواقعة خارج بور - أو - برانس على

الحصول على مشورة البعثة ودعمها. وستعمل هذه الأفرقة المتنقلة بطريقة متسقة مع أفراد موفدين من شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، لاتباع استراتيجية متكاملة.

٤٠ - وستقوم وحدة الحد من العنف المجتمعي، بالشراكة مع موظفي الشؤون السياسية وشؤون سيادة القانون في البعثة، بتطبيق نهج قائم على التشاور مع المستفيدين إزاء تنفيذ برنامج الحد من العنف المجتمعي، وذلك عن طريق مشاريع تعزز سيادة القانون من خلال مبادرات من قبيل توفير المساعدة القانونية للمجتمعات المحلية المهمشة وإعادة تأهيل المحتجزين في السجون بعد إطلاق سراحهم وكذلك إعادة استيعابهم في المجتمعات المحلية. ولاستكمال هذه الجهود، ستقوم الأفرقة المتنقلة بتيسير تنفيذ مشاريع سريعة الأثر تؤدي إلى تحسين الهياكل الأساسية وتوفير المعدات لمراقبي الشرطة والمحاكم والسجون المحلية.

٤١ - وستدعم البعثة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والتي تشكل جزءاً من الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة نفسها. ومن خلال الإرشاد ونقل الخبرات إلى كبار الضباط في مديرية إدارة السجون، سيواصل خبراء البعثة في مجال الإصلاحات والأفراد المقدمون من الحكومات تقديم المساعدة التي تركز على التطوير التنظيمي، والأمن وتحسين ظروف الاحتجاز، والإدارة والتنظيم المراعيين للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك تعزيز استقلالية المديرية في إدارة ميزانيتها. كما ستقدم البعثة الدعم إلى المديرية في وضع وتنفيذ خريطة طريق للتوظيف والتدريب، بهدف زيادة عدد أفرادها.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ١-٢ تعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون، ولا سيما نظم العدالة والإصلاحات، من خلال تحسين الإدارة
- ١-٢-١ الاتفاق على الأولويات الوطنية لجدول الأعمال التشريعي في ما بين الفروع التنفيذي والتشريعي والقضائي للحكم
- ١-٢-٢ مناقشة القانون الجنائي وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون المعونة القانونية في ما بين جمعيات المجتمع المدني والمحامين والبرلمانيين في ٩ مناطق، وإدراج هذه القوانين في جدول الأعمال التشريعي للسلطة التشريعية لعام ٢٠١٩
- ١-٢-٣ تنقيح واعتماد قانون انتخابات المجلس الانتخابي الدائم، لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة

النواتج

- زيارات تجريبها الأفرقة المتنقلة إلى المقاطعات العشر للعمل مع السلطات المحلية والمجتمع المدني بشأن مسائل سيادة القانون وإقامة روابط بين الدوائر الانتخابية المحلية وممثليها البرلمانيين بشأن المسائل المتصلة بالعدالة
- تنفيذ ٣٠ مشروع توعية عامة ووساطة مجتمعية في مجال الحد من العنف المجتمعي من أجل دعم الحوار العام بشأن تعزيز النظام القضائي، بالشراكة مع وزارة العدل والأمن العام
- تنفيذ ٥ مشاريع في مجال الحد من العنف المجتمعي لدعم مراكز الشرطة، ومصلحة السجون الوطنية، وسجن كباريه، وسجن أركاييه، ومرفق إصلاح الأحداث المخالفين للقانون، ومكتب المدعي العام، وقضاة التحقيق، والمحكمة الابتدائية
- تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر لدعم توفير هياكل أساسية ومعدات بسيطة لمؤسسات سيادة القانون على مستوى البلديات والمستوى الإقليمي

- تنظيم حملتي تثقيف وتوعية: بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال وصول النساء والفتيات إلى العدالة، وبشأن إتاحة الوصول إلى العدالة لضحايا العنف الجنساني أو النزاعات الأخرى التي تضعف النساء بصورة منهجية
- تنظيم ١٠ حملات توعية، بواقع حملة لكل إقليم، من أجل التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية، وضمان وصول النساء والفتيات إلى العدالة
- التواصل أسبوعياً مع السلطات المختصة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو وممثلات المنظمات النسائية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها
- تنظيم ٦ حلقات نقاش وحلقات دراسية بالشراكة مع وسائط الإعلام والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية
- تنفيذ أنشطة دعوة واجتماعات تنسيق شهرية مع الحكومة من أجل إنشاء لجنة توجيه ورصد تهدف إلى تنسيق التدخلات والاستثمارات في قطاع سيادة القانون، وتعزيز القيادة المشتركة مع الحكومة بغية تمكينها تمكيناً كاملاً
- عقد اجتماعات تنسيق بين الجهات الدبلوماسية والمناخية كل شهرين لضمان توجيه رسالة موحدة وتعزيز الكفاءة
- في إطار تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفير المشورة التقنية والسياسية، حسب الاقتضاء، في المسائل الانتخابية بهدف اعتماد تشريعات لإنشاء مجلس انتخابي مهني ومستقل ودائم، وتوطيد الإطار التنظيمي لدعم إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي وقتها، بما يشمل آليات شفافة لحل المنازعات الانتخابية
- تزويد قيادة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتحليل منتظم بشأن تبسيط الجهود التقنية والسياسية، ومن ثم زيادة تعزيز القدرات الوطنية وتولي الجهات الوطنية زمام العمليات الانتخابية
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية من أجل وضع استراتيجية وطنية وخطة تطوير في قطاع سيادة القانون، بما في ذلك وضع نقاط مرجعية واستراتيجية انتقال
- المشاركة في تنظيم اجتماعات على مستوى رفيع وللتنسيق التقني مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تصميم واعتماد عملية انتقال سلسلة متوافقة مع أولويات حكومة هايتي
- وضع استراتيجية تنفيذ لعملية الانتقال لصالح البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة وبمشاركة كاملة من جانبها
- تقديم الدعم من أجل إعداد حملات تثقيف وتوعية داخلية وعامة من أجل تعزيز أداء نظام العدالة، والوصول إلى العدالة، والحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة
- تنظيم ١٨ نشاطاً من أنشطة الحملات في ٩ أقاليم لضمان وصول النساء والفتيات إلى العدالة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢-٢ تحسين أداء مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها
- ١-٢-٢ اعتماد وتطبيق قانون بشأن تنظيم وعمل وزارة العدل والأمن العام
- ٢-٢-٢ اعتماد وتنفيذ ميزانية وخطة لبرنامج خاص بالمعونة القانونية التي توفرها الدولة بوصفه استراتيجية لضمان استدامة وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة
- ٣-٢-٢ زيادة عدد عمليات التفتيش التي يضطلع بها مكتب مراقبة الملاحقات القضائية في وزارة العدل والأمن العام في جميع أنحاء البلد (٢٠١٨/٢٠١٩: ١٨ محكمة ابتدائية و ٥ محاكم استئناف)

٢-٣-٢ انخفاض عدد المتهمين المحتجزين على ذمة المحاكمة لفترة تتجاوز الستين في الولاية القضائية النموذجية في بور - أو - برانس (٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠،٤ في المائة من نزلاء السجون؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤٠ في المائة من نزلاء السجون)

٢-٣-٣ زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في عدد القضايا التي أغلق قضاة التحقيق ملفاتها في الولاية القضائية النموذجية (٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٥٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٧٥٠)

٢-٣-٤ زيادة بنسبة ٤٥ في المائة في عدد القضايا الجنائية التي يُت فيها في الولاية القضائية النموذجية (٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠١؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٢٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٦٠٩)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية والدعم من خلال ١٠ جلسات عمل تنظمها اللجنة المعنية بنظام العدالة الجنائية مع المحاكم والشرطة والسجون من أجل خفض عدد المحتجزين مطولاً رهن المحاكمة، وتطبيق إجراءات المحاكمة الفورية، وتجهيز القضايا دون تأخير
- تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى ثلاثة من مكاتب المعونة القانونية في الولاية القضائية النموذجية في بور-أو-برانس من أجل توفير فرص الحصول على المعونة القانونية للمحتجزين مطولاً رهن المحاكمة وتطبيق إجراءات المحاكمة الفورية
- تنفيذ مشروع تجريبي يتمثل في عيادة متنقلة تقدم المعونة القانونية في المناطق التي يكون فيها وجود المؤسسات الحكومية محدوداً وفرص الوصول إلى العدالة محدودة، من خلال منظمات غير حكومية وطنية، لضمان الوصول إلى المعونة القانونية ومتابعة حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني
- تنفيذ مشروع للحد من العنف المجتمعي كثيف العمالة لدعم بناء وإعادة بناء محاكم الصلح
- تنفيذ ٥ مشاريع سريعة الأثر لدعم توفير هياكل أساسية ومعدات بسيطة لمؤسسات سيادة القانون في الولاية القضائية النموذجية
- تنظيم دورات تنسيق شهرية مع مكاتب المعونة القانونية لرصد التقدم المحرز في تجهيز القضايا المعروضة على المحاكم والإفراج عن المحتجزين
- تنظيم حلقة عمل في الولاية القضائية النموذجية مع موظفي المحاكم وأفراد الشرطة بشأن إدارة أدلة التجريم
- تقديم المساعدة والدعم التقنيين للجهات الفاعلة في المحاكم من أجل تعزيز أداء قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ومكاتب قضاة التحقيق ومكتب رئيس المحكمة في الولاية القضائية النموذجية
- تقديم المساعدة والدعم التقنيين من أجل تنفيذ خطة عمل وزارة العدل والأمن العام لمكافحة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة

نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- دعم تقديم المعونة القانونية، مع التركيز بشدة على النساء والفتيات في السجون
- تعزيز قدرات الجهات القضائية الفاعلة على تنفيذ التشريعات المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة الفساد
- توفير معدات لمكتب الكتبة بشأن حفظ الأدلة وإدارة المحفوظات

- ٢-٤ تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية لمديرية إدارة السجون، بما في ذلك فيما يتعلق بالظروف السائدة في السجون
- ٢-٤-١ يُنفذ القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية والقانون المتعلق بالسجون، وتتولى مديرية إدارة السجون إدارة ميزانيتها الخاصة
- ٢-٤-٢ إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٥ في المائة من البنود؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٥٠ في المائة من البنود)
- ٢-٤-٣ تنفيذ التوجيه السياسي لمديرية إدارة السجون بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وبشأن إعادة الإدماج الاجتماعي تنفيذاً كاملاً
- ٢-٤-٤ تعيين موظفين وموظفات في مديرية إدارة السجون وتدريبهم على التنظيم والإدارة (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٠٠)
- ٢-٤-٥ حصول ٩ سجون على شهادة من مديرية إدارة السجون بأنها قادرة على العمل وفقاً للمعايير الدولية دون الحصول على دعم دولي (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٩)

النواتج

- تنظيم حلقي عمل في مجال الدعوة لصالح مكتب المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية ووزارة العدل والأمن العام ومكتب حماية المواطنين بغية دعم عرض القانون المتعلق بالسجون والقانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية على البرلمان
- بذل جهد سياسي وجهود وساطة مع المعنيين من أعضاء البرلمان واللجان البرلمانية من أجل سنّ القانون المتعلق بالسجون والقانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية اللذين يساهمان في الارتقاء بمديرية إدارة السجون لتصبح مديرية مركزية داخل الشرطة الوطنية الهايتية، بوصف ذلك خطوة وسيطة نحو انفصال المديرية في نهاية المطاف انفصلاً كاملاً عن الشرطة الوطنية الهايتية
- تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المديرية العامة والشعبة المركزية للشؤون الإدارية في الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تقدير تكاليف العناصر المنطبقة على مديرية إدارة السجون في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
- تقديم دعم محدد الأهداف لتنفيذ العناصر المنطبقة على مديرية إدارة السجون في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وذلك في مجالات التطوير التنظيمي، وأمن السجون، وتحسين ظروف الاحتجاز، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في إدارة السجون، والإدارة والتنظيم، وإعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم
- تقديم الدعم التقني إلى الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية محددة الأهداف ومخصصة لتعيين وتدريب موظفي السجون
- توجيه وتدريب موظفي مديرية إدارة السجون في المقر على التنظيم والإدارة لتمكينهم من البدء تدريجياً في أداء مهامهم الإدارية وفي إدارة الموارد المالية للمديرية على نحو مستقل
- تقديم الدعم إلى مديرية إدارة السجون لكي تنتهي من عملية التصديق على ٩ سجون في هايتي بوصفها قادرة على العمل دون أن تتلقى دعماً توجيهياً طوال الوقت من جهات فاعلة دولية

- عمل موظفي شؤون السجون التابعين للبعثة من داخل ٩ سجون رئيسية على أساس الاشتراك في الموقع لتقلص المشورة والدعم التقنيين في مجال الإدارة الفعالة للسجون
- تنسيق ٤ اجتماعات في مجال الدعوة مع السلطات الوطنية من مديرية إدارة السجون والشرطة الوطنية الهايتية بشأن تطوير السجون والسياسات والبرامج والخدمات المتصلة بها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على العمل بروح مهنية وخضوعها للمساءلة
- تنفيذ ١٨ برنامجاً للحد من العنف المجتمعي تهدف إلى تدريب نزلاء السجون والشباب المعرضين للخطر على المهارات المهنية
- تنفيذ ٥ مشاريع سريعة الأثر لإدخال تحسينات طفيفة على الهياكل الأساسية وتوفير المعدات لمرافق السجون

نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقلص الدعم إلى مديرية إدارة السجون لتواصل تنفيذ خططها الاستراتيجية للتطوير للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وتوجيهها سياساتي للشؤون الجنسانية، بما في ذلك إدارة السجون بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية، وسياسة إعادة الإدماج الاجتماعي
- تقلص الدعم إلى مديرية إدارة السجون، بما يشمل المساعدة المالية والتقنية على السواء، من أجل البدء في تطبيق نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع/نظام إدارة المجرمين في السجون التسعة المتبقية
- تنسيق حلقي عمل للمتابعة بهدف إقامة روابط بين نظام إدارة بيانات المحاكم ونظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع ونظام إدارة البيانات في السجون لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، وإنشاء آليات لتبادل البيانات بين الشرطة والمحاكم وأنظمة السجون

العوامل الخارجية

تتحمل الحكومة المسؤولية عن عملية تحسين المؤسسات في الأجل الطويل. ومن العناصر الرئيسية لتحقيق ذلك أن تُظهر الحكومة والسلطة التشريعية التزاماً بتعزيز النظام القضائي واحترام استقلال القضاء، بطرق منها توفير الموارد اللازمة لدعم وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، وكذلك اعتماد تشريعات رئيسية (مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المعونة القانونية، وقانون السجون، وما إلى ذلك).

الجدول ٦

الموارد البشرية: العنصر ٢، الأمن والاستقرار

المجموع	الفئة
	أولاً - الأفراد المقدمون من الحكومات
٣٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٣٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
-	صافي التغير

موظفون دوليون									
و أ ع - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ -	ف-٤ - مد-١	ف-٢	ف-١	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	الأمم المتحدة	متطوعو	المجموع
ثانياً - الموظفون المدنيون									
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)									
٦	-	٢	٤	١	-	٢	-	-	٦
٥	-	٢	٣	١	-	١	-	-	٥
صافي التغير (انظر الجدول ٧)									
-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	-	(١)
مكتب رئيس دائرة الشؤون السياسية وسيادة القانون									
٣	-	٢	١	-	-	-	-	-	٣
٣	-	٢	١	-	-	-	-	-	٣
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم التوعية السياسية									
٤	-	٢	٢	-	-	٢	-	-	٤
٤	-	٢	٢	-	-	٢	-	-	٤
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة التحليل السياسي والإبلاغ									
٣	-	-	٣	-	١	٢	-	-	٣
٣	-	-	٣	-	١	٢	-	-	٣
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الولاية القضائية النموذجية									
٥	-	٣	٢	-	١	١	-	-	٥
٦	-	٤	٢	-	١	١	-	-	٦
صافي التغير (انظر الجدول ٨)									
١	-	١	-	-	-	-	-	-	١
وحدة الدعم المؤسسي									
٦	-	٤	٢	-	١	١	-	-	٦
٦	-	٤	٢	-	١	١	-	-	٦
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الإصلاحات									
٧	-	٤	٣	-	١	٢	-	-	٧
٧	-	٤	٣	-	١	٢	-	-	٧
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة الأفرقة المتنقلة									
١٥	-	١٣	٢	-	١	١	-	-	١٥
١٥	-	١٣	٢	-	١	١	-	-	١٥
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ثانياً - الموظفون المدنيون	موظفون دوليون								متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع		
وحدة الحد من العنف المجتمعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	١	١	٣	٧	-	١٠	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	١	١	٣	٧	-	١٠	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	٢	١٢	٦	٢	٢٢	٣٧	-	٥٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	٢	١١	٦	٢	٢١	٣٨	-	٥٩	
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	١	-	-	
المجموع (أولاً - ثانياً)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	٢	١٢	٦	٢	٢٢	٣٧	-	٩٧	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	٢	١١	٦	٢	٢١	٣٨	-	٩٧	
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	١	-	-	

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

الجدول ٧

الموارد البشرية: مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١ -	ف-٤	موظف معني بالسياسات والممارسات الفضلى	نقل	إلى مكتب رئيس الديوان
صافي التغير	١ -	(انظر الجدول ٦)		

٤٢ - وفق ما جاء في الفقرة ٣١ من هذا التقرير، يُقترح نقل وظيفة موظف معني بالسياسات والممارسات الفضلى (ف-٤) إلى مكتب رئيس الديوان.

الجدول ٨

الموارد البشرية: قسم الولاية القضائية النموذجية

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١ +	خ ع و	مساعد إداري	إنشاء	
صافي التغير	١ +	(انظر الجدول ٦)		

٤٣ - يتألف ملاك الموظفين المقترح لقسم الولاية القضائية النموذجية من خمس وظائف هي: وظيفة كبير موظفين لشؤون سيادة القانون (ف-٥) وثلاثة موظفين لشؤون سيادة القانون (١ ف-٣ وموظفان فنيان وطنيان)، وموظف معاون لشؤون سيادة القانون (موظف فني وطني). ويدعم قسم الولاية القضائية النموذجية الولاية القضائية في بور - أو - برانس لتحديد الاستراتيجيات القانونية وترتيبها حسب الأولوية وتعريفها، وإعداد البيانات، وعقد جلسات الرصد، وتنسيق الاجتماعات لمعالجة كتلة حرجية من قضايا الاحتجاز المطول قبل المحاكمة. وينسق القسم جهود عناصر الشرطة والعدالة والإصلاحات من أجل تعزيز تسلسل تطبيق العدالة الجنائية في الولاية القضائية للمحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس. وبالتعاون مع مكاتب المعونة القانونية، يحلل القسم قوائم المحتجزين التي يحصل عليها من النظام الجنائي ونظام العدالة، ويحدد استراتيجيات لحل القضايا الفردية والجماعية.

٤٤ - وفي الوقت الراهن، ليس لدى قسم الولاية القضائية النموذجية مساعد إداري للمساعدة في تنفيذ الأنشطة المنوطة بالقسم. وبالتالي، ينقص القسم الدعم الإداري الكافي للاضطلاع بأنشطته اليومية، بما فيها تقديم الدعم لزيادة التوجيه والتدريب المقدمين بصورة يومية للمدعين العامين وقضاة التحقيق وقضاة الصلح (القضاة المسؤولون عن محاكم الصلح المنشأة على مستوى البلديات) ومحامي الدفاع من خلال المكاتب الجديدة لتقديم المعونة القانونية للمحتجزين رهن المحاكمة. ويعمل قسم الولاية القضائية النموذجية عن كثب مع وحدة الدعم المؤسسي التي تقدم الدعم إلى الحكومة في إعداد نصح شامل لإصلاح القطاع القضائي وفي إعداد مشاريع القوانين والدعوة إلى اعتمادها. وتقدم وحدة الدعم المؤسسي الدعم التقني إلى هيئات التفتيش في المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والأمن العام.

٤٥ - وفي ذلك الصدد، يُقترح إنشاء وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وستكون هذه الوظيفة جزءاً من قسم الولاية القضائية النموذجية، لكنها ستدعم وحدة الدعم المؤسسي أيضاً. وسيقدم شاغل الوظيفة الدعم الإداري إلى كلا الكيانين، وسيساعد في سير العمل المتعلق بالوثائق، ويخطط لحلقات العمل وينظمها، ويساعد الموظفين الفنيين في مجال جمع البيانات والتنسيق مع الشركاء المحليين.

العنصر ٣: حقوق الإنسان

٤٦ - سيضطلع عنصر حقوق الإنسان بأنشطة تشمل ثلاثة مجالات، هي: (أ) تحسين امتثال الحكومة لآليات حقوق الإنسان؛ (ب) تحسين قدرة مكتب حماية المواطنين؛ (ج) تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على أن تكفل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل في هايتي. وسيواصل عنصر حقوق الإنسان تركيز تدخلاته على تحسين الروح المهنية والمساءلة والامتثال لحقوق الإنسان في مؤسسات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

٤٧ - وستعمل البعثة على زيادة تعاون هايتي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتشجيع الحكومة على اعتماد خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. وعلى مدار العامين القادمين، سيطوّر مكتب حماية المواطنين القدرات اللازمة ليقوم على نحو مستقل برصد انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة لمساءلة مرتكبيها، وسيضطلع بدور فعال في مجال رصد تنفيذ دستور البلد وقوانينه تمثيلاً مع مبادئ باريس المتعلقة بمركز وعمل المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٤٨ - وستنقل البعثة تدريجياً مهامها المتعلقة بدعم حقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني. وستقدّم البعثة المساعدة والدعم التقنيين إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا حقوق الإنسان. وسيواصل عنصر حقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي والتحقيق فيها وتحليلها والإبلاغ عنها، وتحديد أنماط واتجاهات الانتهاكات، وإسداء المشورة إلى السلطات بشأن الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات المستمرة والماضية. وسيكون موظفو عنصر حقوق الإنسان جزءاً أيضاً من أفرقة البعثة المتنقلة للرصد المشترك، عند الاقتضاء. وستواصل البعثة تعزيز الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التدخلات البرنامجية، ومبادرات الحد من العنف المجتمعي الرامية إلى دعم منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد حقوق الإنسان، والمشاريع السريعة الأثر لأغراض التدريب والدعم اللوجستي والتقني لصالح منظمات رصد حقوق الإنسان.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ١-٣ زيادة امتثال هايتي لـ صكوك وآليات وهيئات الأمم المتحدة ١-٣-١ اعتماد الحكومة، من خلال اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان خطة عمل لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة والاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٧/٢٠١٨: ١؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١)
- ٢-٣-١ إبداء الحكومة تعاوناً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال قبول طلبات الزيارات الرسمية المقدمة من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان (٢٠١٦/٢٠١٧: ١؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)
- ٣-١-٣ إبقاء الحكومة عدد التقارير المتأخرة التي يتعيّن تقديمها إلى آليات وهيئات حقوق الإنسان بشأن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في الحد الأدنى (٢٠١٦/٢٠١٧: ١؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)
- ٤-١-٣ تعيين الحكومة جهة تنسيق رفيعة المستوى في الفرع التنفيذي لتنسيق العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١٧/٢٠١٨: ١؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١)

النواتج

- قيام قيادة البعثة بتدخلين رفيعي المستوى لدى رئيس الوزراء للدعوة من أجل تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى في الفرع التنفيذي لتنسيق العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، وتنفيذ ٣ مبادرات على الأقل من قبل كبار قادة البعثة للدعوة لدى أعضاء الفرع التنفيذي في الحكومة

نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- عقد ٣ جلسات تقنية وتنظيم حلقي عمل متخصصتين من أجل مساعدة اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان على وضع خطة عمل وطنية والامتنال للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢-٣ تعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مكتب حماية المواطنين، على العمل كآلية مستقلة وموثوق بها للمساءلة في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس
- ١-٢-٣ استمرار مكتب حماية المواطنين في الامتنال امتثالاً كاملاً (الفئة ألف) للمعايير الدولية المتعلقة بعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة، وفقاً لمبادئ باريس
- ٢-٢-٣ إصدار مكتب حماية المواطنين تقريراً عاماً عن أنشطته وإنجازاته (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٨/٢٠١٩ : ١)
- ٣-٢-٣ تقديم مكتب حماية المواطنين آراء قانونية إلى الفرعين التشريعي والتنفيذي في الحكومة بشأن مشاريع القوانين وغير ذلك من المسائل التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٨/٢٠١٩ : ١)
- ٤-٢-٣ تزويد مكتب حماية المواطنين الهيئات الرقابية في الشرطة والقضاء بتقارير عن التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ضباط الشرطة أو القضاة (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٨/٢٠١٩ : ١).
- ٥-٢-٣ اضطلاع مكتب حماية المواطنين، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، بمبادرات للدعوة لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة في الماضي (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٨/٢٠١٩ : ١).

النواتج

- إجراء القيادة العليا للبعثة ما لا يقل عن ٣ مبادرات دعوية مع أعضاء الفرع التنفيذي تأييداً لإنشاء مكتب مستقل هيكلياً معني بحماية المواطنين، وتخصيص ميزانية ثابتة ويمكن التنبؤ بها له، وتعيين كبار مديريه
- عقد اجتماعات شهرية وتنظيم دورتين تدريبيتين مع فريق الإبلاغ التابع لمكتب حماية المواطنين لإعداد تقرير واحد عام على الأقل عن أنشطته وإنجازاته وإصداره
- عقد اجتماعات شهرية وتنظيم دورتين تدريبيتين مع المستشارين القانونيين في مكتب حماية المواطنين لإعداد رأي قانوني واحد على الأقل بشأن مشاريع القوانين التي تؤثر في التمتع بحقوق الإنسان
- إجراء تحقيق مشترك واحد على الأقل في مجال حقوق الإنسان مع مكتب حماية المواطنين

- إجراء رصد شهري مشترك مع مكتب حماية المواطنين للدعوات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان
- إجراء رصد شهري مشترك مع مكتب حماية المواطنين لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الوطنية
- إجراء رصد شهري مشترك مع مكتب حماية المواطنين لمراكز الشرطة والسجون

النواتج المقترحة لتحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم المساعدة إلى مكتب حماية المواطنين، بسبل منها إيفاد الخبراء، وتوفير التدريب، وتوفير المعدات والمواد والمساعدة من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية البسيطة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-٣-٣ تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة مستقلة
- ١-٣-٣ مواصلة ما لا يقل عن ٥ من منظمات المجتمع المدني تطوير مهاراتها المتعلقة بإعداد تقارير بديلة لآليات حقوق الإنسان، وحضور جلسات اللجنة، والمشاركة مع آليات حقوق الإنسان (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٩/٢٠١٨ : ٥)
- ٢-٣-٣ استئناف الإجراءات القانونية لأحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، نتيجة لمبادرات الدعوة المشتركة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لدى سلطات الدولة (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٩/٢٠١٨ : ١)
- ٣-٣-٣ اعتماد سلطات الدولة تدابير لحماية الفئات الضعيفة من التمييز، بما في ذلك التمييز الذي يمس الأطفال في المنازل والمهاجرين والنساء والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين، نتيجة لمبادرات الدعوة المشتركة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٢٠١٩/٢٠١٨ : ١)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية من خلال تيسير ٣ فرص تدريب رسمي لصالح ٥ من منظمات المجتمع المدني بغية تعزيز قدراتها في مجال الدعوة وفي تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان
- تنفيذ ٤ مشاريع تجريبية للحد من العنف المجتمعي دعماً لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان
- تنظيم وتنفيذ حلقة تدريبية واحدة على الأقل لمنظمات المجتمع المدني بشأن الرصد والتحقيق والإبلاغ
- إجراء رصد مشترك مع منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني لاستجابة السلطات الوطنية لدعوات التمييز ضد الفئات الضعيفة، بما يشمل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين
- إجراء رصد مشترك مع المنظمات النسائية لاستجابة السلطات الوطنية للعنف ضد المرأة
- إجراء رصد مشترك لحالة الهايتيين والأشخاص ذوي الأصل الهايتي في الجمهورية الدومينيكية المعرضين لخطر الطرد، والأشخاص الذين طُردوا أو عادوا
- إجراء رصد مشترك سنوي مع منظمات المجتمع المدني لاستجابة الدولة للدعوات المتعلقة بأخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي

- التنظيم المشترك مع منظمات المجتمع المدني للاحتفال بخمسة أيام دولية متعلقة بحقوق الإنسان، وهي: اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس)، ويوم الأمم المتحدة الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (٢٦ حزيران/يونيه)، واليوم العالمي للطفل (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)، واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، ويوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر)
- تنفيذ مشروعين سريعين الأثر من أجل إجراء تحسينات طفيفة في الهياكل الأساسية وتوفير المعدات لمؤسسات حقوق الإنسان

النواتج المقترحة تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني، بسبل منها إفاد الخبراء، وتوفير التدريب، وتوفير المعدات والمواد اللازمة لتعزيز قدراتها على الرصد والدعوة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة السابقة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-٤-١ جمع بيانات عن عدد المشتبه فيهم المحتجزين من دون تهمة لأكثر من ٤٨ ساعة في مراكز الاحتجاز الخمسة الكبرى التابعة للشرطة وتحديد خط أساس (٢٠١٧/٢٠١٨: لم يحدد خط أساس؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: تحديد خط أساس لمراكز الاحتجاز الخمسة)
- ٣-٤-٢ تراجع عدد المحتجزين لفترات تتجاوز الحدود القانونية في مراكز الاحتجاز الخمسة الكبرى التابعة للشرطة بنسبة ٢٥ في المائة (٢٠١٨/٢٠١٩: تحديد خط الأساس؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: خفض بنسبة ٢٥ في المائة)
- ٣-٤-٣ زيادة عدد عمليات إحالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تسند المسؤولية الجنائية فيها إلى ضباط الشرطة الوطنية الهايتية من المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية إلى السلطة القضائية (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣)

النواتج

- رصد وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بعدد ونسبة الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة من دون تهمة لأكثر من ٤٨ ساعة في مراكز الاحتجاز الخمسة الكبرى
- الدعوة لدى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل الإفراج عن الأشخاص الذين أوقفوا بصورة غير شرعية أو تعسفية أو احتجزوا لدى الشرطة من دون توجيه اتهام إليهم لأكثر من ٤٨ ساعة
- عقد اجتماعات شهرية مع المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية من أجل استعراض الحالات الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر الشرطة الوطنية وتقديم المشورة والدعم التقنيين لكي تحال القضايا التي تنسب فيها المسؤولية الجنائية إلى ضباط الشرطة الوطنية الهايتية من المفتشية العامة إلى السلطة القضائية

النواتج المقترحة لتحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم الدعم للتدريب المتخصص في مجال حقوق الإنسان للمدعين العامين والقضاة والموظفين القضائيين، وضباط الشرطة، والطلاب في أكاديمية الشرطة. مع التركيز بوجه خاص على استخدام القوة/الأسلحة والإطار القانوني لعمليات الاعتقال

العوامل الخارجية

تعين الحكومة جهة تنسيق رفيعة المستوى يناط بها تنسيق العمل الفعال للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان. ولا يزال هذا التعيين المهم للغاية معلقاً منذ أوائل عام ٢٠١٥. وتبدأ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع العمل بصورة مستقلة عن النفوذ السياسي وتزيد مهاراتها في مجال الرصد والتحليل على الإبلاغ بشفافية عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وتظهر هذه الكيانات أيضاً التزاماً بالدعوة على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع فروع السلطة الثلاثة.

الجدول ٩

الموارد البشرية: العنصر ٣، حقوق الإنسان

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣ -	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	
دائرة حقوق الإنسان									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	١	٣	٤	-	٨	٩	٣	٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	١	٣	٤	-	٨	٩	٣	٢٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	-	-	١	-	-	١
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	-	-	١	-	-	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	١	٤	٤	-	٩	٩	٣	٢١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	١	٤	٤	-	٩	٩	٣	٢١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول من المساعدة المؤقتة العامة، ضمن بند تكاليف الموظفين المدنيين.

العنصر ٤: الدعم

٤٩ - سيواصل عنصر الدعم توفير الخدمات اللوجستية والإدارية والأمنية بفعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال التحسينات على الخدمات وكذلك تحقيق مكاسب زيادة الكفاءة. وسيقدم الدعم للقوام المأذون به الذي يضم ٩٨٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة و ٢٩٥ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٦٧ موظفاً دولياً و ١٩٠ موظفاً وطنياً و ١٤ من

متطوعي الأمم المتحدة. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برامج السلوك والانضباط، وشؤون الموظفين، والشؤون الإدارية، وإدارة العقود، والخدمات المالية، والامتثال للمعايير البيئية، وسلامة الطيران، والمشتريات، وتقديم المشورة للموظفين، والرعاية، وصيانة وتشبيد مرافق المكاتب وأماكن الإقامة، وخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية، وعمليات النقل الجوي والسطحي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات الرعاية الصحية، وتقديم الخدمات الأمنية إلى البعثة بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة جهودها في مجال تأمين وتحسين استخدام نظام أوموجا ووظائفه. وستواصل البعثة توفير خدمات الطيران المتسمة بالأمان والموثوقية والفعالية والكفاءة من حيث التكلفة لدعم تنفيذ ولايتها. ولتحسين قابلية أداء هذه الخدمات للمقارنة، عزز العنصر إطاره المتعلق بالميزنة القائمة على النتائج.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ١-٤ تزويد البعثة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة والمسؤولية
- ١-٤-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/إجلاء المصابين) (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ ≤ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٩٠ ≤)
- ١-٤-٢ الالتزامات الملغاة من ميزانية السنة السابقة كنسبة مئوية من التزامات الفترات السابقة المرحلة (٢٠١٨/٢٠١٩: ٥ ≥ في المائة)
- ١-٤-٣ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٣,٨ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١١ في المائة)
- ١-٤-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٣٢ في المائة)
- ١-٤-٥ متوسط عدد أيام العمل المخصصة للاستقدام من قوائم المرشحين المقبولين، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى إجراء الاختيار، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٨ ≤؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٤٨ ≥)
- ١-٤-٦ متوسط عدد أيام العمل المخصصة للاستقدام لوظائف معينة، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى إجراء الاختيار، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٣٠ ≥؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٣٠ ≥)
- ١-٤-٧ النتيجة الكلية في سجل أداء الإدارة البيئية لإدارة الدعم الميداني (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
- ١-٤-٨ النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية العالية والمتوسطة والمنخفضة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٥ ≤ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٨٥ في المائة)

- ٤-١-٩ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٠٠ في المائة)
- ٤-١-١٠ الدرجة الكلية بالنسبة للرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعت إدارة الدعم الميداني استناداً إلى ٢٠ مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الأداء التي يقوم عليها ذلك الرقم (٢٠١٧/٢٠١٨: ≤ 1800 ، ٢٠١٨/٢٠١٩: ≤ 1800)
- ٤-١-١١ النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة مستوفية للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تماشياً مع مذكرات التفاهم (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٠٠ في المائة)
- ٤-١-١٢ امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتصلة بمخصص الإعاشة، من حيث التسليم والنوعية وإدارة المخزونات (٢٠١٧/٢٠١٨: ≤ 95 في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ≤ 95 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة بشأن البيئة
- دعم تنفيذ استراتيجية وخطة الأمم المتحدة بشأن إدارة سلسلة الإمداد
- جمع جميع موظفي البعثة ومعداتنا في موقع واحد (قاعدة لوجستيات) تقدمه الحكومة المضيفة مجاناً
- تعزيز نظام إدارة أسطول المركبات باستخدام تكنولوجيا مراقبة حركة السيارات (CarLog) واستخدام البيانات المجمعة لإرشاد عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق الصيانة والاستخدام وتحليل الأثر البيئي

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة طائرتين مروحيتين
- توفير ما مجموعه ١٠٥٦ ساعة من ساعات الطيران المقررة لتغطية جميع الخدمات، بما في ذلك نقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات والمراقبة وخدمات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لطائرتين مروحيتين ومطارين و ٥ مهابط هليكوبتر

خدمات الميزانية والمالية والإبلاغ

- تقديم خدمات الميزانية والمالية والإبلاغ لميزانية قدرها ١٢٤,٤ مليون دولار، تماشياً مع السلطة المفوضة
- وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية السنوية للبعثة، امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين المأذون بهم بقوام أقصاه ٣٧١ فرداً (١٦٧ من الموظفين الدوليين، و ١٩٠ من الموظفين الوطنيين و ١٤ من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تماشياً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لما عدده ٨٦٦ موظفاً مدنياً (٣٥٤ موظفاً دولياً و ٥١٢ موظفاً وطنياً)، ودعم تقديم التدريب خارج البعثة لما عدده ٤٤ موظفاً مدنياً (٢٥ موظفاً دولياً و ١٩ موظفاً وطنياً)
- دعم تجهيز ١٩٠٦ طلبات سفر داخل منطقة البعثة، و ٦٥ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير أغراض التدريب، و ٤٤ طلب سفر للموظفين المدنيين لأغراض التدريب

خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية

- صيانة وإصلاح ٧ مواقع لوحات الشرطة المشكلة، و ١٩ مكان عمل لشرطة الأمم المتحدة (١٨ موقعاً مشتركاً ومقر واحد لشرطة الأمم المتحدة) و ٣ أماكن عمل للموظفين المدنيين في ٢٧ موقعاً
- توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها
- تشغيل وصيانة ١٠ منشآت لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة و ٨ منشآت لتنقية المياه مملوكة للوحدات في ٤ مواقع
- تشغيل وصيانة ١٩ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في ١٠ مواقع
- تشغيل وصيانة ١٨٦ مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة و ٧٧ مولداً مملوكاً للوحدات في ٧ مواقع
- صيانة ٥ مهابط لطائرات الهليكوبتر في ٥ مواقع (جيري، وبور دو بي، وفور ليبيري، وكارتييه موران، ولي كاي)

خدمات إدارة الوقود

- إدارة إمداد وتخزين ٠٣٥ ٣٨١ لترًا من الوقود (٩٢٠ ٨٦٥ لترًا للعمليات الجوية، و ٥٣٥ ٨١٧ لترًا للنقل البري، و ٦٩٧ ٥٨٠ ٤ لترًا للمولدات الكهربائية والمرافق الأخرى) ومن الزيوت ومواد التشحيم في ٣ نقاط توزيع

خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- توفير ودعم ٩٠٠ جهاز إرسال واستقبال لاسلكي محمول، و ٤٥٤ جهازاً لاسلكياً متنقلاً للمركبات، و ٨٤ جهازاً لاسلكياً لمحطات قاعدية
- دعم وصيانة شبكة ساتلية تضم محطة أرضية مركزية لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات
- دعم وصيانة ٩ نظم من نظم الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً و ١٩ مقسماً هاتفياً و ٤٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- دعم وصيانة أجهزة إعادة إرسال وأجهزة إرسال، منها ١٦٠ جهازاً يعمل بالترددات العالية، و ٢٩٠ جهازاً يعمل بالترددات العالية جداً و ٣٥ جهازاً يعمل بالترددات فوق العالية
- توفير ودعم ٨٥٠ جهازاً حاسوبياً و ٢١٠ طابعات لقوام يبلغ متوسطه ٦٤٨ موظفاً مدنياً وفرداً نظامياً من المستعملين النهائيين إلى جانب خدمات مشتركة أخرى
- دعم وصيانة ٣٦ شبكة محلية و ٣٦ شبكة واسعة النطاق في ٣٢ موقعاً

- دعم وصيانة شبكة محلية لاسلكية
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي ٢٧ ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً، وتعهّد الطبقات الطبوغرافية والمواضيعية، وإعداد ٢٩ خريطة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٨ عيادات ومرافق طبية من المستوى الأول و ٨ محطات للطوارئ والإسعافات الأولية في ٥ مواقع (جيريمي، وغونايف، وكاب هايسيان، وميراغوان، وبور - أو - برنس) لجميع أفراد البعثة، وموظفي الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
- تولي تدبير ترتيبات الإحلاء برأ وجواً على صعيد منطقة البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إحلاء المرضى إلى مستشفى من المستوى الثالث في موقع واحد
- تشغيل وصيانة مرافق تقديم المشورة والفحص الطوعيين والسريريين لجميع أفراد البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية
- تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة، يتضمن التثقيف عن طريق الأقران

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم للتخطيط والتزود لاقتناء البضائع والسلع الأساسية بقيمة تقدر بمبلغ ١١,١ مليون دولار، تماشياً مع السلطة المفوضة
- تسلّم ما يصل إلى ١٢ ٠٠٠ طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية والمعدات الواقعة دون العتبة، وحصرها والإبلاغ عنها، تماشياً مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- تمركز قوات بقوام أقصاه ٢٧٥ ١ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (٢٩٥) من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩٨٠ من أفراد الشرطة المشكلة) و ٣٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تفتيش المعدات المملوكة للوحدات وترتيبات الاكتفاء الذاتي لأفراد الشرطة المشكلة، ورصدها والتحقق منها
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوات يبلغ متوسط قوامها ٩٧٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في ٧ مواقع
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه ٢٣٠ ١ فرداً من الأفراد العسكريين (٢٦٠) من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩٧٠ من أفراد الشرطة المشكلة) و ٣٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات
- دعم تجهيز ٥١٦ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ١٠ طلبات سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير أغراض التدريب
- تنفيذ برنامج لقواعد السلوك والانضباط لأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة ٣٧٥ مركبة مملوكة للأمم المتحدة تتألف من ٢٦١ مركبة ركاب خفيفة، و ٥٢ مركبة للأغراض الخاصة، و ٣ سيارات إسعاف، و ٧ مركبات مدرعة، و ٥٢ مركبة أخرى من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات

- توفير خدمات نقل وخدمات نقل مكوكية لتحركات الموظفين (الوطنيين والدوليين) وضباط شرطة الأمم المتحدة داخل بور - أو - برنس وفي أنحاءها، بما في ذلك خدمات النقل المكوكية المحلية من مقر العمل وإليه (للموظفين الوطنيين)، والتحركات الروتينية بين مرافق الأمم المتحدة في بور - أو - برنس وإلى المرافق الطبية المحلية حسب الاقتضاء

الأمن

- توفير خدمات أمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع
- توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
- إجراء تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح ١١٠ أماكن إقامة جديدة
- تنظيم ما مجموعه ٤٠ جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع موظفي البعثة
- تقديم تدريب تمهيدي في مجال الأمن وتدريب أولي/عملي على مكافحة الحرائق إلى جميع موظفي البعثة الجدد
- إجراء ٧٠٠ تحقيق في السنة تقريباً، بما في ذلك التحقيقات في حوادث المرور والحوادث الطفيفة والكبرى، والنظر في حالات سوء السلوك

العوامل الخارجية

قد تؤثر عدة عوامل في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومنها التغييرات في السياق السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني، والظروف القاهرة أخرى، والتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والاختلافات في امتثال الحكومة المضيفة لأحكام اتفاق مركز القوات.

الجدول ١٠

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								
	و أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع
قسم الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	١	٣	١٩	٢٣	٣٧	-	٦٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	١	٣	٢٧	٣١	٣٧	-	٦٨
صافي التغير (انظر الجدول ١١)	-	-	-	-	٨	٨	-	-	٨
مكتب رئيس دعم البعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	١	١	٣	١	٦	٣	-	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	١	١	٣	١	٦	٤	-	١٠
صافي التغير (انظر الجدول ١٢)	-	-	-	-	-	-	١	-	١
قسم إدارة العمليات والموارد									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-	-	٥	٣	٢٠	٢٨	٢٥	-	٥٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	-	-	٥	٣	٢٠	٢٨	٢٧	٢	٥٧
صافي التغير (انظر الجدولين ١٣ و ١٤)	-	-	-	-	-	-	٢	٢	٤

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمة الميدانية الفرعية	المجموع	الموظفون الوطنيون ^(١)		
قسم إدارة تقديم الخدمات									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	-	-	٥	٣	١٣	٢١	٢٥	-	٤٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	٥	٣	١٣	٢١	٢٥	٢	٤٨
صافي التغير (انظر الجدولين ١٥ و ١٦)	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢
قسم إدارة سلسلة الإمداد									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	-	-	٣	٤	٧	١٤	٢٢	-	٣٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	٣	٤	٧	١٤	٢٣	٤	٤١
صافي التغير (انظر الجداول ١٧ إلى ٢٠)	-	-	-	-	-	-	١	٤	٥
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	-	١	١٥	١٦	٦٠	٩٢	١١٢	-	٢٠٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	١	١٥	١٦	٦٨	١٠٠	١١٦	٨	٢٢٤
صافي التغير	-	-	-	-	٨	٨	٤	٨	٢٠

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة ٨ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٨ وظائف مؤقتة

الجدول ١١

الموارد البشرية: قسم الأمن

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١+	خ م	موظف تنسيق شؤون الحماية للصيقة	إنشاء	الوظائف
٢+	خ م	موظف حماية لصيقة		
٥+	خ م	موظف حماية شخصية		
صافي التغير	٨+	(انظر الجدول ١٠)		

٥٠ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لقسم الأمن ٦٠ وظيفة على النحو التالي: نائب رئيس موظفي الأمن (ف-٤)، وثلاثة موظفين لتنسيق شؤون الأمن (ف-٣)، و ١٥ موظف أمن (فئة الخدمة الميدانية)، وموظف للسلامة من الحرائق (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية)، وموظف تدريب على الأمن (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون التحقيقات الأمنية (فئة الخدمة الميدانية)، و ٣١ مساعداً معنياً بالأمن الميداني (فئة الخدمة العامة الوطنية)، وستة مشغلين لاسلكي للأمن الميداني (فئة الخدمة العامة الوطنية). ويتألف القسم رئيس مستشاري الأمن (ف-٥) يدعمه نائب

رئيس مستشاري الأمن (ف-٤)؛ وقد أنشئت الوظائف وتمولان في إطار الأنشطة الميدانية المشتركة التمويل لإدارة شؤون السلامة والأمن.

٥١ - ويدعم قسم الأمن في البعثة نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في هايتي من أجل كفالة سلامة وأمن أفرادها وأصولها وأنشطتها التي صدر بها تكليف من خلال وضع خطة أمنية، وخطط للطوارئ، وإجراءات تشغيل موحدة وضمان تنفيذها. ولتحقيق ذلك، يجري القسم استعراضات دورية لتدابير إدارة المخاطر الأمنية من خلال عملية إدارة المخاطر الأمنية لتقييم الحالة الأمنية في البلد ولوضع الخطط والإجراءات وتحديثها. ويتولى قسم الأمن المسؤولية عن الأنشطة التنفيذية الأمنية اليومية.

٥٢ - وخلصت عملية تقييم المخاطر الأمنية الشخصية، التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى أن هناك ضرورة لإنشاء وحدة حماية لصيقة للممثلة الخاصة للأمن العام في هايتي. فمستوى الخطر الذي يحيط بالممثلة الخاصة للأمن العام، وعدم وجود ما يكفي من التدابير لإدارة المخاطر يستلزمان توفير حماية شخصية كاملة بمجموعة حماية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع. وتزداد هذه الحاجة بمغادرة العنصر العسكري الذي كان يوفر الاستجابة لحالات الطوارئ والدعم الأمني.

٥٣ - وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وحدة الحماية للصيقة في قسم الأمن. وسيضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة الحماية للصيقة ثنائي وظائف على النحو المبين في الجدول ١١ أعلاه.

مكتب رئيس دعم البعثة

الجدول ١٢

الموارد البشرية: مكتب رئيس دعم البعثة (المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات)

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف	١+	خ ع و	مساعد لشؤون التدريب	إنشاء
صافي التغير	١+	(انظر الجدول ١٠)		

٥٤ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس دعم البعثة تسع وظائف على النحو التالي: رئيس دعم البعثة (مد-١)، وموظف إداري (ف-٤)، وموظف لشؤون البيئة (ف-٣)، وموظف لشؤون سلامة الطيران (ف-٣)، وموظف معاون لشؤون البيئة (موظف فني وطني)، ومدرّب (ف-٣)، وثلاثة مساعدين إداريين (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمة العامة الوطنية). والمدرّب هو الموظف الوحيد في المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة الذي يشكل جزءاً من مكتب رئيس دعم البعثة، ويتولى مسؤولية تنسيق أنشطة التدريب للموظفين المدنيين وأفراد الشرطة. ويضطلع المركز بمسؤولية إنشاء وتغذية ثقافة التعلم التي تهدف إلى المحافظة على الحافز لدى الموظفين وتعزيزه والتطوير الوظيفي. وتمكن ثقافة التعلم البعثة من اجتذاب الموظفين والحفاظ عليهم وتحفيزهم وتطوير قدراتهم، مما يساهم في نموهم المهني. والمركز مسؤول أيضاً عن تحضير الموظفين لمرحلة إغلاق البعثة في نهاية المطاف في غضون سنتين.

٥٥ - ويقترح تعزيز أنشطة التدريب في البعثة عن طريق إنشاء وظيفة مساعد لشؤون التدريب من رتبة الخدمات العامة الوطنية. وسيساعد شاغل الوظيفة المدرّب على إدارة وتنسيق حلقات العمل وبرامج التدريب، بما في ذلك البرامج التوجيهية الإلزامية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أيضاً عن إدارة

المعلومات الإحصائية اللازمة لأغراض الإبلاغ، والترويج لبرامج المركز لدى مختلف العملاء، وإدارة عملية التسجيل، والاتصال بالمدرّبين الخارجيين و/أو المدرّبين في مقر الأمم المتحدة أو في الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

قسم إدارة العمليات والموارد

الجدول ١٣

الموارد البشرية: وحدة الموارد البشرية

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف الثابتة/ ١+	خ ع و	مساعد لشؤون السفر	إنشاء	
الوظائف المؤقتة ١+	م أ م	مستشار موظفين		
١+	م أ م	موظف لشؤون الرعاية الاجتماعية		
صافي التغير ٣+		(انظر الجدول ١٠)		

٥٦ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لوحدة الموارد البشرية ١٢ وظيفة على النحو التالي: وظيفة رئيس وحدة الموارد البشرية (ف-٤)، وموظفان للموارد البشرية (١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، وتسعة مساعدين لشؤون الموارد البشرية (٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٧ من فئة الخدمة العامة الوطنية). وتقدم الوحدة خدمات الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين في البعثة، بما في ذلك إدارة استحقاقات الموظفين ومزاياهم، والتعيينات، وتخطيط القوة العاملة، واستقصاءات المرتبات مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتتولى الوحدة أيضاً مسؤولية إدارة السفر والتأشيرات، وإدارة استحقاقات الإجازات لجميع الموظفين المدنيين والنظاميين، وتوفير خدمة العملاء لجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم ضباط شرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمون من الحكومات.

٥٧ - وخلال مرحلة بدء تشغيل البعثة، حددت الفجوات في القدرة على إدارة طلبات السفر وتأشيرات الدخول. ولا يزال التأخر في تنسيق تقديم طلبات السفر والتأشيرات يؤثر سلباً في تنفيذ الولاية، بما في ذلك التأخر في إلحاق الموظفين المعيّنين. ومن المتوقع أن يستمر تعقد عملية تجهيز طلبات التأشيرات في هابتي نظراً للإطار الزمني المتوقع للبعثة الممتد على سنتين. ويقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر (فئة الخدمات العامة الوطنية) لأداء دور جهة الاتصال الرئيسية مع السفارات بشأن طلبات التأشيرات، والتنسيق مع مقر الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصدار جوازات المرور الخاصة بالأمم المتحدة، وإسداء المشورة للموظفين بشأن المسائل المتعلقة بالتأشيرات، وتعهّد قاعدة بيانات لتتبع طلبات التأشيرات.

٥٨ - ولا يضم الملاك الوظيفي الحالي قدرات مخصصة لتقديم المشورة إلى الموظفين. وبالنظر إلى الإطار الزمني المتوقع الممتد على سنتين، واستناداً إلى الدروس المستفادة من المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هابتي، يكتسي تقديم المشورة إلى الموظفين أهمية بالغة، ولا يمكن أن ينفذ عن بعد من مقر الأمم المتحدة على النحو المتوخى أولاً. ويقترح إنشاء وظيفة مستشار للموظفين (من متطوعي الأمم المتحدة) لتوجيه الموظفين بشأن طريقة معالجة المسائل المتعلقة بالإجهاد وتعزيز روح الفريق، وإنشاء أفرقة أكثر قوة وكفاءة.

٥٩ - وتسعى البعثة إلى توفير القدر الكافي من الرعاية والأنشطة الترفيهية للموظفين في إطار استراتيجية ترمي إلى تحسين رفاه الموظفين بصورة عامة ومنع سوء السلوك بين الموظفين، بما يشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي الوقت الراهن، تفتقر البعثة إلى الأنشطة والمرافق المناسبة لتوفير الرفاه. وهناك حاجة إلى توفير دعم كافٍ في مجال الرفاه من أجل الحد من الإجهاد الناجم عن العمل، والحفاظ على الصحة الجيدة، وتحسين إنتاجية الموظفين. ويقترح إنشاء وظيفة موظف لشؤون الرعاية (من متطوعي الأمم المتحدة) لإدارة جميع الأنشطة المتعلقة بالرفاه والاستحمام في البعثة، بما في ذلك الأموال المخصصة لهذه الأنشطة.

الجدول ١٤

الموارد البشرية: وحدة المالية والميزانية*

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف	١+	خ ع و	مساعد لشؤون المالية والميزانية	إنشاء
صافي التغير	١+	(انظر الجدول ١٠)		

* يعاد تسمية وحدة الموارد المالية والأداء المالي لتصبح وحدة المالية والميزانية.

٦٠ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لوحدة المالية والميزانية ١١ وظيفة على النحو التالي: رئيس وحدة المالية والميزانية (ف-٤)، وثلاثة موظفين لشؤون المالية والميزانية (موظف برتبة ف-٣ وموظفان من فئة الخدمة الميدانية)، واثنين من كبار المساعدين لشؤون المالية والميزانية (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وخمسة مساعدين لشؤون المالية والميزانية (موظفان من فئة الخدمة الميدانية و ٣ موظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية).

٦١ - وهذه الوحدة مسؤولة عن الإدارة العامة للموارد المالية للبعثة، بما في ذلك تجهيز المدفوعات للبايعين، ورد التكاليف المتعلقة بالوقود والأمن للأفراد المدنيين والعسكريين، ودفع مرتبات فرادى المتعاقدين ومطالبات تسوية تكاليف السفر داخل البعثة وخارجها. وفي سياق تقديم خدمات الدفع بكفاءة وفي الوقت المناسب، يقترح إنشاء وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل تعزيز الوحدة.

قسم إدارة تقديم الخدمات

الجدول ١٥

الموارد البشرية: وحدة النقل

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف المؤقتة	١+	متطوعو الأمم المتحدة	فني مركبات	إنشاء
صافي التغير	١+	(انظر الجدول ١٠)		

٦٢ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لوحدة النقل سبع وظائف على النحو التالي: موظف نقل (ف-٣)، ومساعدان لشؤون النقل (موظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظف من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وفنيان للمركبات (موظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظف من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ومشغل مركبات ثقيلة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسائق (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وتوفر وحدة النقل خدمات النقل البري، بما في ذلك إدارة أسطول المركبات، وخدمات إرسال المركبات/النقل المكوكي، وصيانة وإصلاح أسطول المركبات، وخدمات تراخيص القيادة، والتدريب المتعلق بالسلامة على الطرق على نطاق البعثة.

٦٣ - وبغية تحسين إدارة أسطول المركبات، تستخدم البعثة تكنولوجيا مراقبة حركة السيارات (CarLog) لجمع البيانات عن استخدام المركبات. وبالاكتفاء على ملاك الموظفين الحالي، فإن البعثة غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك التكنولوجيا لإنتاج وتحليل البيانات عن استخدام المركبات للاسترشاد بها في عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة واحدة لفني مركبات (من متطوعي الأمم المتحدة). وسيكفل شاغل الوظيفة أن تكون جميع المركبات مزودة بوحدة نظام مراقبة حركة السيارات وجهاز لإرسال البيانات. وسيتولى شاغل الوظيفة أيضا ما يلي: (أ) مسؤولية تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بنظام مراقبة حركة السيارات (CarLog) وإعادة ضبطها، وكفالة سير العمل في جميع الأوقات في مراكز جمع البيانات المتعلقة بنظام مراقبة حركة السيارات، بما في ذلك في المواقع الإقليمية؛ (ب) إعداد وتحليل مختلف تقارير نظام مراقبة حركة السيارات بخصوص صيانة أسطول المركبات واستخدامه والأثر البيئي له.

الجدول ١٦

الموارد البشرية: وحدة الهندسة وإدارة المرافق

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
١+	متطوعو الأمم المتحدة	مهندس مدني	إنشاء	الوظائف
١+		(انظر الجدول ١٠)		صافي التغير

٦٤ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لوحدة الهندسة وإدارة المرافق ١٢ وظيفة على النحو التالي: رئيس وحدة الهندسة (ف-٤)، ومهندس (ف-٣)، وفني شؤون هندسية (فئة الخدمة الميدانية)، وفني تدفئة/تهوية/تكييف الهواء (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدان لشؤون إدارة المرافق (موظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظف من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وكهربائي (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وميكانيكي مولدات (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسباك (فئة الخدمات العامة الوطنية)، ومساعدان لشؤون المياه والصرف الصحي (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وفني لحام (فئة الخدمات العامة الوطنية).

٦٥ - وتتولى وحدة الهندسة وإدارة المرافق مسؤولية صيانة جميع مرافق البعثة وهيكلها الأساسية، بما في ذلك تحديد المعسكرات والمرافق وتشبيدها وصيانتها الوقائية. وتشرف الوحدة على خدمات إدارة المرافق، بما في ذلك التنظيف والاعتناء بالمباني وصيانتها. وتتولى الوحدة مسؤولية الخدمات الهندسية وخدمات الصيانة وفقا للسياسة البيئية للأمم المتحدة، بما في ذلك نظام تنقية المياه وتوزيعها، وأماكن العمل والإقامة، وشؤون الأمن، والطرق والصرف الصحي وغيرها من الهياكل الأساسية الهندسية،

والخدمات الأخرى. وتتولى الوحدة أيضا مسؤولية إدارة معسكرات وحدات الشرطة المشكلة والمواقع المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وبغية تعزيز قدرة الوحدة على تقديم خدمات إدارة المعسكرات، يقترح إنشاء وظيفة مهندس مدني/مدير مرافق المعسكر (من متطوعي الأمم المتحدة). وسيقوم شاغل الوظيفة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى لكفالة حسن التنسيق في توفير الدعم الهندسي إلى جميع الجهات المعنية.

قسم إدارة سلسلة الإمداد

الجدول ١٧

الموارد البشرية: مكتب رئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف	١- ف-٣	موظف إدارة العقود	{ نقل	إلى وحدة إدارة المشتريات
	١- خ ع و	مساعد لإدارة العقود		
صافي التغيير	٢-			

الجدول ١٨

الموارد البشرية: وحدة إدارة المشتريات

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف	١+ ٣- ف	موظف إدارة العقود	{ نقل	من المكتب المباشر لرئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد
	١+ خ ع و	مساعد لإدارة العقود		
صافي التغيير	٢+			

٦٦ - وتمشيا مع مواءمة هياكل دعم البعثات في البعثات الميدانية، يقترح نقل وظيفتين، تتبعان حاليا لمكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد على النحو المبين في الجدولين ١٧ و ١٨ أعلاه، إلى وحدة إدارة المشتريات وذلك للاضطلاع بمسؤولية إدارة أداء العقود وتقييمها.

الجدول ١٩

الموارد البشرية: وحدة التخزين المركزي والتوزيع

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف المؤقتة	٢+ ١+	متطوعو الأمم المتحدة	{	إنشاء
١+	١+	مساعد لشؤون اللوجستيات		
صافي التغيير	٣+			(انظر الجدول ١٠)

٦٧ - يضم ملاك الوظائف المعتمد لوحدة التخزين المركزي والتوزيع ١٠ وظائف على النحو التالي: موظف لشؤون التخزين المركزي (ف-٣)، وستة مساعدين لشؤون اللوجستيات (موظفان من فئة الخدمة الميدانية و ٤ موظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ومساعد لشؤون التصرف في الممتلكات

(فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة الوطنية)، ومساعد لشؤون الاستلام والتفتيش (فئة الخدمات العامة الوطنية). وتقدم الوحدة الدعم إلى إدارة النظام المركزي للتخزين بالبعثة لإجراء التفتيش على السلع الواردة من البائعين وإدارة تخزينها وتوزيعها على المستخدمين النهائيين في جميع الأقسام.

٦٨ - وبدأت الوحدة إدماج المخازن المتعددة التي كانت تستخدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في موقعين: (أ) مخزن في القاعدة اللوجستية يضم ثلاثة مواقع تخزين منفصلة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، ووحدات الإمداد؛ (ب) مخزن في ساحة اللوجستيات يضم موقعي تخزين منفصلين لوحدات الهندسة وإدارة المرافق. ويشمل الإدماج التخلص من كمية كبيرة من المخزون، بما في ذلك عن طريق الحرق وتفكيك أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يحتتمل احتواؤها على معلومات حساسة، وهو أمر يتعين إجراؤه وفقا لخطة العمل البيئية للبعثة.

٦٩ - وبغية إدماج جميع عمليات التخزين بنجاح، يتعين تعزيز الوحدة بقدرات إضافية. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون اللوجستيات (من متطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون التصرف في الممتلكات (من متطوعي الأمم المتحدة). وسيتولى شاغلو هذه الوظائف مهمة تنسيق ودعم أنشطة التخزين، وتحديد أوجه القصور في أقرب وقت ممكن، والشروع في الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.

الجدول ٢٠

الموارد البشرية: وحدة المشتريات

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	البيان
الوظائف الثابتة/ ١+	خ ع و	مساعد لشؤون المشتريات	{ إنشاء	
الوظائف المؤقتة ١+	متطوعو الأمم المتحدة	موظف ضمان الجودة		
صافي التغير ٢+		(انظر الجدول ١٠)		

٧٠ - يضم ملاك الموظفين المعتمد لوحدة المشتريات خمس وظائف (رئيس وحدة المشتريات (ف-٤)، وموظف مشتريات معاون (موظف وطني من الفئة الفنية)، وثلاثة مساعدين لشؤون المشتريات (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمات العامة الوطنية)). وتوفر الوحدة خدمات المشتريات للبعثة في إطار سلطة الشراء المخولة لرئيس دعم البعثة، وذلك تمشيا مع المبادئ التوجيهية لسياسة دليل مشتريات الأمم المتحدة، ومع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتدير الوحدة عمليات الدعوة لتقديم العطاءات في الوقت المناسب، وتتولى صياغة وإعداد العقود للموردين/جهات الأعمال والخدمات على نطاق العالم، وتمنح العقود وتديرها، وتعالج النزاعات، وتتفاوض بشأن عقود الإيجار والتحسينات الرأسمالية، وتنسق مع الجهات المعنية بهدف تحقيق أعلى جودة بأفضل سعر للمنظمة.

٧١ - وقد جرى تمديد معظم عقود الشراء الموروثة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي لفترات قصيرة، ولكن يلزم الاستعاضة عنها بعقود جديدة عن طريق عملية رسمية تنافسية لتقديم العطاءات. وبغية تبسيط عملية تقديم الخدمات وتحقيق أوجه الكفاءة، ستستعين البعثة بمصادر خارجية في العديد من الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الهندسية، وخدمات إدارة المرافق وصيانتها، وعمليات النقل. وسيتطلب ذلك تقديم عطاءات تجارية جديدة من خلال العطاءات التنافسية الرسمية.

٧٢ - وبغية إنجاز أنشطة الشراء الرئيسية المبينة في الفقرة ٧١ أعلاه، يُقترح تعزيز وحدة المشتريات الحالية تمهيداً مع حجم أنشطة الشراء التي يتعين تنفيذها. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المشتريات (فئة الخدمات العامة الوطنية)، ووظيفة مؤقتة لموظف ضمان الجودة (من متطوعي الأمم المتحدة).

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفرق	المخصصات		تقديرات التكاليف	
	(٢٠١٨-٢٠١٧)		(٢٠١٩-٢٠١٨)	
الفئة	(١)	(٢)	(٣) - (٢)	(٤) = (٣) ÷ (٢)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	-	-	-	-
الوحدات العسكرية	-	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	١٢ ٢٩٤,٣	١٥ ٤٨٥,١	٣ ١٩٠,٨	٢٦,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	٢١ ٩٨٥,٥	٣٠ ٩٥٦,٩	٨ ٩٧١,٤	٤٠,٨
المجموع الفرعي	٣٤ ٢٧٩,٨	٤٦ ٤٤٢,٠	١٢ ١٦٢,٢	٣٥,٥
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٤ ٢١٧,٦	٢٩ ٨٧٣,٤	١٥ ٦٥٥,٨	١١٠,١
الموظفون الوطنيون	٢ ٥٣٠,٣	٨ ٤٨٠,٢	٥ ٩٤٩,٩	٢٣٥,١
متطوعو الأمم المتحدة	٣٠٨,٤	٨٢٧,٥	٥١٩,١	١٦٨,٣
المساعدة المؤقتة العامة	٦ ٠٧٦,٦	٢٥٩,٢	(٥ ٨١٧,٤)	(٩٥,٧)
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٥٩٤,٩	٢ ١٤٦,٢	٥٥١,٣	٣٤,٦
المجموع الفرعي	٢٤ ٧٢٧,٨	٤١ ٥٨٦,٥	١٦ ٨٥٨,٧	٦٨,٢
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	٢٣٢,٧	٣٤٢,٦	١٠٩,٩	٤٧,٢
السفر في مهام رسمية	١ ٠٤٤,٠	١ ٣٧٩,٣	٣٣٥,٣	٣٢,١
المرافق والهياكل الأساسية ^(أ)	٩ ١٤٢,٦	١٢ ٦٨٩,٤	٣ ٥٤٦,٨	٣٨,٨
النقل البري	١ ١١٩,٤	١ ٨٤٤,٣	٧٢٤,٩	٦٤,٨
العمليات الجوية	٥ ٩٢٨,٤	٥ ٦٤١,٦	(٢٨٦,٨)	(٤,٨)
العمليات البحرية	-	-	-	-
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ^(ب)	٣ ٦٤٣,٥	٤ ٨١٠,١	١ ١٦٦,٦	٣٢,٠
الشؤون الطبية	٤٢٦,٠	٦٣٠,٥	٢٠٤,٥	٤٨,٠
المعدات الخاصة	-	-	-	-

المخصصات (٢٠١٨-٢٠١٧)	تقديرات التكاليف (٢٠١٩-٢٠١٨)	الفرق	
		المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)/(٢)
٦٧٦٧,٠ ^(ج)	٧٩٤٧,٥	١١٨٠,٥	١٧,٤
٨٠٠,٠	١١٠٠,٠	٣٠٠,٠	٣٧,٥
٢٩١٠٣,٦	٣٦٣٨٥,٣	٧٢٨١,٧	٢٥,٠
٨٨١١١,٢	١٢٤٤١٣,٨	٣٦٣٠٢,٦	٤١,٢
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين			
٢٣٦١,١	٤٣٣١,٤	١٩٧٠,٣	٨٣,٤
٨٥٧٥٠,١	١٢٠٠٨٢,٤	٣٤٣٣٢,٣	٤٠,٠
-	-	-	-
٨٨١١١,٢	١٢٤٤١٣,٨	٣٦٣٠٢,٦	٤١,٢

- (أ) بلغت المخصصات الأصلية المعتمدة للمرافق والهياكل الأساسية ما مقداره ٩٠٥٢ ٩٠٠ دولار؛ ويشمل هذا الرقم مبلغ ٨٩٧٠٠ دولار لتشكيل أساس للمقارنة مع تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨.
- (ب) يمثل المخصصات المجمعة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتشكيل أساس للمقارنة مع تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨.
- (ج) بلغت المخصصات الأصلية المعتمدة للوالم والمعدات الأخرى ٦ ٨٥٦ ٧٠٠ دولار. ولا يشمل هذا الرقم مبلغ ٨٩٧٠٠ دولار لتشكيل أساس للمقارنة مع تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨.

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٧٣ - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفترة
١ ٦٦٤,٩	اتفاق مركز البعثة ^(أ)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
١ ٦٦٤,٩	المجموع

(أ) القيمة التقديرية للإعفاء من ضرائب المغادرة/ضرائب المطار ورسوم الهبوط، والقيمة التقديرية للأراضي والمباني المقدمة من الحكومة.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٧٤ - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ المبادرات التالية الرامية إلى زيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
العمليات الجوية	٢٨٦,٦	إلغاء عقد لطائرة واحدة ثابتة الجناحين بغية تحقيق أوجه الكفاءة في عمليات الطيران وتقدير أوجه الكفاءة لسنة كاملة من عمليات الطائرة الثابتة الجناحين بمبلغ ١ ١٣٣ ٢٠٠ دولار. بيد أن أوجه الكفاءة هذه تقابلها جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكلفة الاستئجار نتيجة زيادة عدد ساعات الطيران لطائرات الهليكوبتر وفقا للاحتياجات التشغيلية لخدمات الطيران
المجموع	٢٨٦,٦	

دال - عوامل الشغور

٧٥ - تُراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	المعدل المدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	المعدل المتوقع للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
شرطة الأمم المتحدة	٥,٠	١٢,٠
وحدات الشرطة المشكلة	١,٠	١,٠
الموظفون المدنيون		
الموظفون الدوليون	١٣,٨	١١,٠
الموظفون الوطنيون		
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٤,٩	٦,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٣,٨	٤,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٥,٠	١٤,٠
الوظائف المؤقتة ^(أ)		
الموظفون الدوليون	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥,٠	٥,٠

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٧٦ - وتأخذ عوامل الشغور المقترحة لأفراد الشرطة في الحسبان أنماط النشر الأخيرة. وتراعى عوامل الشغور المقترحة للموظفين المدنيين متوسط معدلات السنة المالية الحالية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في الماضي، والتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين خلال فترة الميزانية.

هـ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٧٧ - تستند الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٧٠٠ ٨٣٠ ٨ دولار، وذلك على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري		الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	
٥ ٢٤٦,٣	٥ ٢٤٦,٣	المعدات الرئيسية
٣ ٥٨٤,٤	٣ ٥٨٤,٤	الاكتفاء الذاتي
٨ ٨٣٠,٧	٨ ٨٣٠,٧	المجموع
العوامل المتعلقة بالبعثة		النسبة المئوية تاريخ بدء النفاذ تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة		
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,١٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
عامل ظروف التشغيل المكثف	١,٧٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٩٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي		
عامل النقل الإضافي	٥,٧٥-١,٥٠	

واو - التدريب

٧٨ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري		الفئة
المجموع	الخبراء الاستشاريون	
١٤٠,٨	الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	
١٠٢,٣	السفر في مهام رسمية	
٨٣,٠	السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب	
٣٢٦,١	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	
	المجموع	

٧٩ - ويرد فيما يلي العدد المقرر من المشاركين للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون		الموظفون الوطنيون		أفراد الشرطة	
العدد المقرر للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد المقترح للفترة
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩
١٤٣	٣٥٤	١٦٤	٥١٢	—	١١٢
٧٩ ^(١)	٢٥	٨	١٩	—	—
٢٢٢	٣٧٩	١٧٢	٥٣١	—	١١٢
المجموع					

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وخارج منطقة البعثة.

٨٠ - وسيقدم التدريب للموظفين خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ لتعزيز مهاراتهم في جميع عناصر البعثة. وسيتلقى الموظفون التدريب في مجالات القيم والكفاءات الأساسية للأمم المتحدة، والقيادة، والإدارة والتطوير التنظيمي، وإدارة الأداء، والإدارة، والإدارة المالية وإدارة الميزانية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والهندسة، والنقل البري، وإدارة سلسلة الإمداد، والمسائل البيئية وإدارة النفايات الخطرة، والتدريب اللغوي.

زاي - برنامج الحد من العنف المجتمعي

٨١ - يرد فيما يلي بيان الاحتياجات المقدرة من الموارد لبرنامج الحد من العنف المجتمعي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	القيمة التقديرية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
الشركاء المنفذون	٤ ٠٠٠,٠
المجموع	٤ ٠٠٠,٠

٨٢ - وسيواصل برنامج الحد من العنف المجتمعي تطبيق نهج يقوم على أساس المجتمعات المحلية منطلقاً من القاعدة إلى القمة، ويعتمد على المبادرات المبتكرة التي أسهمت في وقت مبكر في تحقيق الاستقرار وسيادة القانون في المجتمعات المحلية الهشة في هايتي. وسيواصل برنامج الحد من العنف المجتمعي إشراك الشباب المعرضين للخطر والمجتمعات المحلية لتعزيز مكاسب الأمن والاستقرار المحققة حتى الآن. وعلاوة على ذلك، وباعتبار برنامج الحد من العنف المجتمعي جزءاً من وجود متكامل أصغر للأمم المتحدة، فإنه سيواصل إعادة تركيز وتوسيع نطاق المبادرات التي تسهم في تحقيق أهداف البعثة المتمثلة في توطيد سيادة القانون ودعم الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وستشمل هذه المبادرات توفير فرص عمل قصيرة الأجل، والحصول على المعونة القانونية، وكذلك تعبئة قادة المجتمعات المحلية لإقامة شراكة مع الشرطة من خلال الحوار بشأن الشواغل الأمنية المحلية.

٨٣ - وعلى وجه التحديد، ستصمم البعثة وتنفذ ٦٨ مشروعاً في إطار العناصر الفنية الثلاثة للبعثة وهي: (أ) الأمن والاستقرار؛ (ب) الشؤون السياسية وسيادة القانون؛ (ج) حقوق الإنسان. وفي إطار عنصر الأمن والاستقرار، ستنفذ البعثة ستة مشاريع في مجالات الخفارة المجتمعية ومباشرة الأعمال الحرة والبرامج كثيفة العمالة التي تولد الدخل لصالح الشباب المعرضين للخطر، فضلاً عن الرجال والنساء. وفي إطار ركيزة الشؤون السياسية وسيادة القانون، ستنفذ البعثة ٥٨ مشروعاً، بما في ذلك ما يلي: (أ) مشاريع للتوعية والوساطة المجتمعية لدعم الحوار العام بشأن تعزيز النظام القضائي؛ (ب) مشاريع لدعم مراكز الشرطة والمرافق الإصلاحية ومكتب المدعي العام وقضاة التحقيق والمحكمة الابتدائية؛ (ج) مشاريع لدعم مكاتب المعونة القانونية في الولاية القضائية النموذجية لمساعدة المحتجزين لفترات طويلة قبل المحكمة، وتوفير المعونة القانونية لضحايا الاغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي والجنساني؛ (د) مشاريع كثيفة العمالة دعماً لتشييد وإعادة تشييد محاكم الصلح؛ (هـ) مشاريع لتوفير التدريب على المهارات المهنية للسجناء والشباب المعرضين للخطر. وبغية تعزيز احترام حقوق الإنسان، ستنفذ البعثة أربعة مشاريع دعماً لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان.

حاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

٨٤ - ترد أدناه الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	المبلغ المقترح
تقديم الدعم التشغيلي والمؤسسي إلى الشرطة الوطنية الهايتية	١ ٠٠٠,٠٠
تقديم الدعم إلى مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية والإطار الوطني للمعونة القانونية	٨٣٨,٥
تقديم الدعم التشغيلي والمؤسسي إلى مديرية إدارة السجون	٤٥٠,٠٠
تقديم الدعم إلى مكتب حماية المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان	٣٧٥,٠٠
المجموع	٢ ٦٦٣,٥

٨٥ - وستواصل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات من أجل تيسير الانتقال التدريجي إلى الحكومة ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشمل البرنامج مبادرات في المجالات الأربعة ذات الأولوية لولاية البعثة وهي: (أ) تقديم الدعم التشغيلي والمؤسسي إلى الشرطة الوطنية الهايتية؛ (ب) تقديم الدعم إلى مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية والإطار الوطني للمعونة القانونية؛ (ج) تقديم الدعم التشغيلي والمؤسسي إلى مديرية إدارة السجون؛ (د) تقديم الدعم إلى مكتب حماية المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان.

٨٦ - وستشمل الأنشطة المقترحة في إطار الدعم التشغيلي والمؤسسي المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية ما يلي: (أ) تشييد مكتب لإدارة الشرطة الوطنية الهايتية وتجديد ما يصل إلى ثلاث من مراكز الشرطة ومراكز الشرطة الفرعية؛ (ب) توفير الحد الأساسي من الأثاث ومعدات الاتصالات لتحسين ظروف عمل موظفي الشرطة الوطنية الهايتية؛ (ج) إسداء المشورة التقنية إلى مديرية التخطيط الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية ومديرية العاملين في إدارة الموارد البشرية، والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية؛ (د) توفير معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولوازمها إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية.

٨٧ - وسيجري تقديم الدعم إلى مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية والإطار الوطني للمعونة القانونية من خلال إسداء المشورة التقنية من أجل تعزيز قدرات مؤسسات العدالة، بما في ذلك المرافق الإصلاحية، وتوفير معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فضلا عن بناء و/أو إصلاح مرافق تلك المؤسسات.

٨٨ - وسيجري تقديم الدعم إلى مكتب حماية المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان من خلال ما يلي: (أ) إيفاد الخبراء وتوفير التدريب وتوفير المعدات والمواد اللازمة لتعزيز القدرة على الرصد والدعوة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة السابقة؛ (ب) دعم تقديم التدريب المتخصص في مجال حقوق الإنسان لفائدة المدعين العامين والقضاة والموظفين القضائيين وضباط الشرطة والطلاب في أكاديمية الشرطة، مع التركيز بوجه خاص على استخدام القوة/الأسلحة والإطار القانوني لعمليات الاعتقال من أجل زيادة الامتثال لصكوك الأمم المتحدة وآلياتها وهيئاتها في مجال حقوق الإنسان.

طاء - المشاريع السريعة الأثر

٨٩ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (الاحتياجات المعتمدة)	٨٠٠,٠	٢٤
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (الاحتياجات المقترحة)	١ ١٠٠,٠	٢٦

٩٠ - وستظل المشاريع السريعة الأثر تشكل إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة للأفرقة المتنقلة، والتي تدمج أهداف البعثة في مجال حقوق الإنسان والشؤون السياسية وسيادة القانون. وستواصل المشاريع السريعة الأثر تعزيز مستوى ونوعية إمكانية وصول الأفرقة ومشاركتها من أجل التنفيذ الفعال لأدوارها في مجالات الرصد والتوعية والدعوة فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية في المجتمع وصانعي القرار المحليين على صعيد الأقاليم، بما في ذلك الإدارات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والشرطة الوطنية الهايتية. وعلاوة على ذلك، ستواصل هذه المشاريع تعزيز أوجه التآزر في النهج المتكامل عن طريق تعزيز القصد المشترك، والسماح بمجال تأثير أكثر فعالية، على الرغم من الوجود المحدود نسبيا للبعثة خارج العاصمة.

٩١ - وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستهدف البعثة، من خلال تنفيذ ما يصل إلى ٢٦ من المشاريع السريعة الأثر، إلى تلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية البسيطة والمعدات اللازمة لمؤسسات العدالة والأمن وحقوق الإنسان، مثل الشرطة الوطنية الهايتية ومرافق المحاكم، في المقاطعات الإقليمية التسع، وكذلك في بور - أو - برنس. ومن خلال تحسين الهياكل الأساسية وتوفير المعدات الأساسية على الصعيد المحلي، ستكون مؤسسات الشرطة والقضاء وحقوق الإنسان في هايتي في وضع أفضل من الناحية التشغيلية والمؤسسية لكي تمارس سلطتها على نحو أكثر فعالية.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

٩٢ - ترد في المرفق الأول - باء لهذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة لتحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		شرطة الأمم المتحدة
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣ ١٩٠,٨	٢٦,٠	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

٩٣ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات إلى الاعتماد المخصص لبدلات الإقامة المقررة للبعثة لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً تطبيق معدل شواعر أعلى قدره ١٢,٠ في المائة مقارنة بمعدل ٥,٠ في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الفرق		وحدات الشرطة المشكلة
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨ ٩٧١,٤	٤٠,٨	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

٩٤ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الاعتماد المخصص لوحدات الشرطة المشكلة لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة ٨,٥ شهور المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) التناوب المقرر لوحدات الشرطة المشكلة التي زاد عددها ليصبح سبع وحدات، مقارنة بتناوب وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، لأن خمس وحدات كانت تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولم يكن قد حل أوان تناوبها خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		الموظفون الدوليون
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١٥ ٦٥٥,٨	١١٠,١	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٩٥ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الاعتماد المخصص لمرتبات الموظفين الدوليين لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة ستة أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) اقتراح إنشاء وظيفة مدافع عن حقوق الضحايا (ف-٥) وثمانى وظائف (من فئة الخدمة الميدانية) لتشكيل وحدة الحماية للصيقة الجديدة المطلوبة لحماية الممثلة الخاصة للأمين العام.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥ ٩٤٩,٩	٢٣٥,١	الموظفون الوطنيون

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

٩٦ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الاعتماد المخصص لمرتبات الموظفين الوطنيين لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة ستة أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) اقتراح إنشاء ستة وظائف؛ (ج) تطبيق جدول المرتبات الجديد للموظفين الوطنيين، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ (د) تطبيق معدلي شغور أدنى هما ٦,٠ في المائة و ٤,٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، على التوالي، مقارنة بمعدل الشغور البالغ ١٤,٩ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ١٣,٨ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة المطبقين في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥١٩,١	١٦٨,٣	متطوعو الأمم المتحدة

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

٩٧ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الاعتماد المخصص لمتطوعي الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة ٨,٥ شهراً المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) اقتراح إنشاء ثمانى وظائف.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥ ٨١٧,٤	٩٥,٧	المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

٩٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الاعتماد المخصص لموظف دولي واحد لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمخصص المعتمد لـ ١٦٠ موظفاً دولياً و ١٨٥ موظفاً وطنياً لفترة ٢,٥ أشهر الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، خلال مرحلة بدء البعثة.

الفرق		الأفراد المقدمون من الحكومات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٤,٦	٥٥١,٣	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

٩٩ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى الاعتماد المخصص لبذل الإقامة المقرر للبعثة لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤٧,٢	١٠٩,٩	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٠ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى الاعتماد المخصص لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		السفر في مهام رسمية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٢,١	٣٣٥,٣	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠١ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ارتفاع عدد الرحلات المخطط لها البالغ ٩٧ ٤ رحلة من رحلات السفر في مهام رسمية خلال ١٢ شهراً، بالمقارنة مع ٩٠ ٩ رحلات مدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، والتي أُعدت على أساس ٨,٥ أشهر.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٨,٨	٣ ٥٤٦,٨	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٢ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) الاعتماد المخصص لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) الارتفاع المرتقب في عدد حراس الأمن، الناتج عن الزيادة في عدد النوبات اليومية بهدف تقليص عدد ساعات العمل في كل نوبة من ١٢ ساعة إلى ٨ ساعات؛ (ج) الارتفاع المتوقع في الاستهلاك بما يعادل ٤,٧ ملايين لتر من الوقود لتشغيل المولدات، مقارنة بما قدره ٢,٥ مليون لتر في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (د) ارتفاع متوسط سعر الوقود إلى ٠,٧١٣ دولار مقارنة بـ ٠,٦٩٠ دولار المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتستند الكمية المتوقعة إلى أنماط الاستهلاك الحالية وهي توفر الوقود لمدة ١٢ شهراً.

الفرق		النقل البري
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٧٢٤,٩	٤٦,٨	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٣ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) ارتفاع عدد المركبات إلى ٣٧٥ مركبة تم الاحتفاظ بها من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هابتي تمشيا مع الاحتياجات التشغيلية، وهي قديمة نسبياً وصيانتها مكلفة، مقارنة بالمركبات التي يبلغ عددها ٢٩١ مركبة المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) الارتفاع المتوقع في الاستهلاك بما يعادل ٥٣٥ ٨١٧ لتراً من الوقود لتشغيل المركبات، مقارنة بالكمية التي تبلغ ٢٦٧ ٥٦٦ لتراً المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ج) الاعتماد المخصص لفترة ١٢ شهراً، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		العمليات الجوية
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٨٦,٨)	(٤,٨)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

١٠٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) قرار الإدارة إلغاء عقد الطائرة الثابتة الجناحين لتحقيق أوجه الكفاءة في عمليات الطيران؛ (ب) الشروط المؤاتية لعقد الإيجار الجديد، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الأسطول المضمونة البالغة ٤,١ ملايين دولار وانخفاض التكلفة لكل ساعة طيران البالغة ٣٥٠ دولار، مقارنة بتكلفة مضمونة قدرها ٤,٣ ملايين دولار والتكلفة لكل ساعة طيران البالغة ٦٠٠ دولار المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً الارتفاع المتوقع في استهلاك الوقود بما يعادل ٩٢٠ ٨٦٥ لتراً، مقارنة بكمية ٢٢٩ ٥٨٦ لتراً المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وذلك بالنظر إلى الزيادة في ساعات الطيران المخطط لها لطائرات الهليكوبتر من ٧٠٧ ساعات إلى ١ ٠٥٦ ساعة لمدة ١٢ شهراً.

الفرق		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ١٦٦,٦	٣٢,٠	

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٥ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى الاعتماد المخصص لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٠٤,٥	٤٨,٠	الشؤون الطبية

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى الاعتماد المخصص لمدة ١٢ شهرا، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة ٨,٥ أشهر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ١٨٠,٥	١٧,٤	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) الزيادة المتوقعة في الأنشطة البرنامجية وبرامج الحد من العنف المجتمعي التي تعكس فترة الاثني عشر شهرا كاملة؛ (ب) الارتفاع المتوقع في تكاليف الشحن؛ (ج) الاعتماد المخصص لاحتياجات مراجعة الحسابات المتعلقة بالفترة المعنية، الذي لم يدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣٠٠,٠	٣٧,٥	المشاريع السريعة الأثر

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

١٠٨ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى العدد الأكبر المقرر من المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال الفترة، مقارنة بعدد المشاريع المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، الذي حُدد على أساس فترة ٨,٥ أشهر.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٩ - ترد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي:

(أ) اعتماد مبلغ ٨٠٠ ٤١٣ ١٢٤ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٨١٧ ٣٦٧ ١٠ دولارا إذا قرّر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع الأول):

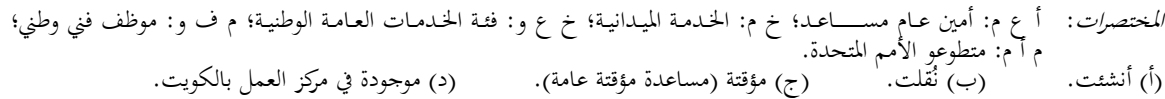
- **إنشاء وظيفة** - يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما يلزم توفير موارد إضافية ولا يتسنى نقل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة محددة بأي طريقة أخرى في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة** - تُقترح وظيفة معتمدة لتغطية مهمة معينة لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا صلة لها بالمهمة الأصلية. ورغم أن إعادة ندب الوظيفة قد تنطوي على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدي فيه، لا يؤدي ذلك إلى تغيير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة** - يُقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة** - يُقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغييراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة** - يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد هناك حاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة** - هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، وهي كما يلي:
 - **تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة**: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُمول من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - **تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين**: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
 - **تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين**: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

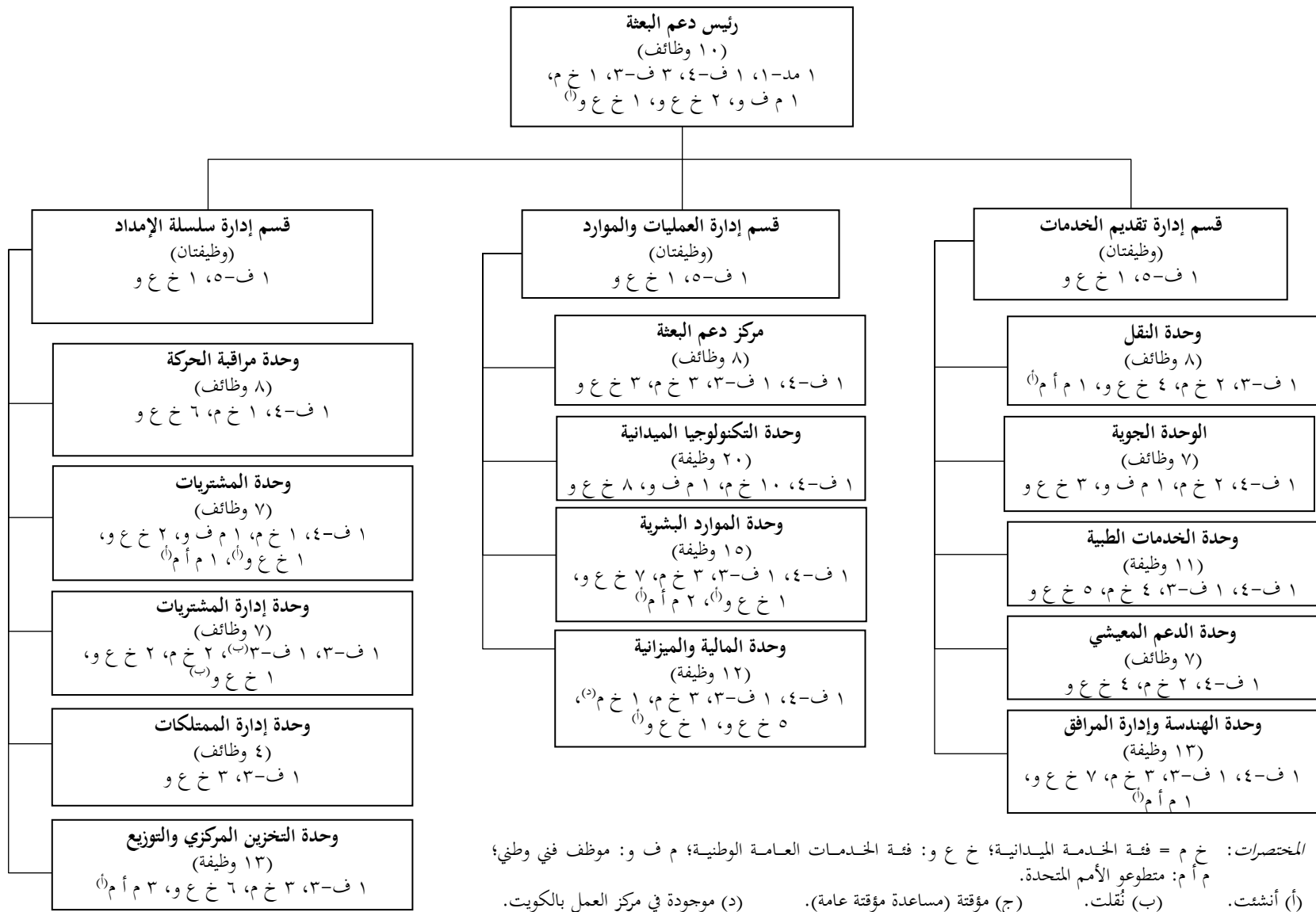
- يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة، حسبما تشملها الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تقتضيه الولاية
 - **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة
 - **بارامترات تحديد التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
 - **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استخدام الموظفين)

60/67

A/72/793



باء - شعبة دعم البعثة



المرفق الثالث

معلومات بشأن اعتمادات التمويل وأنشطة وكالات الأمم المتحدة
وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
تحسين السلامة والأمن في جميع أرجاء هايتي	بناء و/أو تجديد الهياكل الأساسية للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي	إنشاء الإدارة الإقليمية الرئيسية للشرطة الوطنية الهايتية ومركز الشرطة الرئيسي في إقليم نيب	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
		تجديد ثلاثة من المراكز الفرعية للشرطة الوطنية الهايتية في أقاليم الشمال الغربي وجراند آنس ونيب	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
		توفير معدات وأثاث لأربعة أقسام للشرطة تقع في مقاطعتي نيب وفي مقاطعة الشمال الغربي	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على ضمان مساءلة مؤسسة الشرطة فيما يخص التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وسوء التصرف واتخاذ إجراءات بشأنها.	تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على تنفيذ مهامها الرقابية في مؤسسة الشرطة بأكملها	تحسين قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على تشغيل وإدارة البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني	الجهة الرائدة: عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
	زيادة عدد حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أو سوء السلوك التي تعاملت معها كل شعبة من الشعب الست للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية	مواصلة تطوير قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على إجراء عمليات مراجعة تنفيذ الميزانية وخدمات الشرطة المقدمة إلى المجتمع الهايتي (حلقتان دراسيتان)	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
تحسين القدرات العملية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية وتنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	حلقتا عمل بشأن تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (٧٥ مشاركا في كل حلقة عمل)	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على ضمان مساءلة مؤسسة الشرطة فيما يخص التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وسوء السلوك واتخاذ إجراءات بشأنها	تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على تنفيذ مهامها الرقابية في مؤسسة الشرطة بأكملها	تحسين قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على تجهيز وإدارة البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
زيادة عدد حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أو سوء السلوك التي تعاملت معها كل شعبة من الشعب الست للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية	زيادة عدد حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أو سوء السلوك التي تعاملت معها كل شعبة من الشعب الست للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية	مواصلة تطوير قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على إجراء عمليات مراجعة تنفيذ الميزانية وخدمات الشرطة المقدمة إلى المجتمع الهايتي (حلقتان دراسيتان)	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
تحسين أداء مؤسسات العدالة والهيئات الرقابية الرئيسية وخدمات المعونة القانونية الوطنية	تعزيز قدرات نظام العدالة في هايتي فيما يخص العدل بين الجنسين ومعالجة قضايا العنف الجنسي والجنساني	تقديم الدعم إلى وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء ليواصل تنفيذ سياستهما الجنسانية وبناء القدرات بشأن العنف الجنسي والجنساني	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة الآلية: البرنامج المشترك
تعزيز وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة في إطار برنامج حكومي	دعم تنفيذ إطار المعونة القانونية الذي توفره الدولة	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	زيادة قدرة مفتشية وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء على تجهيز وإدارة البيانات المتعلقة بتقييم المحاكم والهيئات القضائية والقضاة	دعم عمل الهيئات الرقابية (المفتشية القضائية للمجلس الأعلى للقضاء ومكتب مراقبة الملاحقات القضائية في وزارة العدل والأمن العام) للاضطلاع بعمليات تفتيش في جميع أنحاء البلد	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
	تعزيز الهياكل الأساسية لنظام العدالة في هايتي	بناء محكمة	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
	تدوير الحكومة بطريقة وقائية المنازعات بشأن حيازة الأراضي وحقوق الملكية	دعم لواء مكافحة انعدام الأمن العقاري التابع لوزارة العدل والأمن العام	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
تعزيز أداء نظام العدالة؛ وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للمحتجزين قبل المحاكمة في الولاية القضائية النموذجية المختارة في بور - أو - برانس	استفادت النساء والفتيات في الاحتجاز قبل المحاكمة من معونة قانونية فعالة	دعم تقديم المعونة القانونية للنساء والفتيات (الهدف ١: الوصول إلى ١٠٠ امرأة وفتاة في سجن كاباريه)	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة للمرأة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الآلية: البرنامج المشترك
	يتم تطبيق التشريعات الرئيسية المتعلقة بقانون غسل الأموال ومكافحة الفساد	تدريب القضاة (٩)، ومفتشي المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والسلامة العامة (١٧)، والمدعين العامين (٦)، واللواء المالي للشرطة (٥) على التشريعات المتعلقة بقانون غسل الأموال ومكافحة الفساد	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
أن تصبح إدارة مكاتب الكتبة جاهزة للعمل		توفير معدات لمكتب الكتبة بشأن حفظ الأدلة وإدارة المحفوظات	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
حدوث تحسينات في القدرات المتعلقة بالإدارة والتنظيم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والعمليات في مديرية إدارة السجون، بما في ذلك أحوال السجون	إنفاذ قانون السجون وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١؛ وسياسات إعادة الإدماج الاجتماعي والسياسات الجنسانية بما في ذلك بناء القدرات في مجال إدارة السجون المراعية للمنظور الجنساني	دعم تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي لمديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والتوجيهات بشأن السياسة الجنسانية العامة، وسياسة إعادة الإدماج الاجتماعي، ودعم إنشاء آلية لتبادل البيانات بين الشرطة والمحاكم ونظم السجون	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك وبرامج الحد من العنف المجتمعي
تحسين الهياكل الأساسية للسجون وعمل المرافق وفقاً للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان	تقديم الدعم إلى مديرية إدارة السجون، بما يشمل المساعدة المالية والتقنية على السواء، من أجل بدء تنفيذ نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع/نظام إدارة الجناة في تسعة سجون		الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
ازدياد امتثال هايتي لصكوك وآليات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتزامها بها	اعتماد حكومة هايتي، من خلال لجنّتها المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، خطة عمل لتنفيذ السياسات والقوانين التي تفي بالتوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة والاستعراض الدوري الشامل	تقديم المساعدة إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان من أجل وضع خطة عمل وطنية والامتثال لالتزامات تقديم التقارير إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
	إبداء حكومة هايتي تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال قبول طلبات الزيارات الرسمية المقدمة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة		

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	تقليص حكومة هايتي، إلى الحد الأدنى، عدد التقارير التي تأخرت (اثنتان متأخران الآن) في تقديمها إلى صكوك حقوق الإنسان وآلياتها وهيئاتها بشأن تنفيذ التزاماتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان		
تعزيز قدرات مكتب حماية المواطنين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على العمل كآلية مستقلة وموثوق بها للمساءلة في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس	يحتفظ مكتب حماية المواطنين بالمركز ألف وبالقدرة الهيكلية للعمل كمؤسسة وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس	تقدم المساعدة إلى مكتب حماية المواطنين، بسبل منها إيفاد الخبراء، وتوفير المعدات والمواد والمساعدة من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية البسيطة	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة مستقلة	استئناف الإجراءات القانونية المتعلقة بأحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، نتيجة لمبادرات الدعوة المشتركة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لدى سلطات الدولة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب	تقديم المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني، بسبل منها إيفاد الخبراء، وتوفير المعدات والمواد اللازمة لتعزيز قدراتها على الرصد والتوعية بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة السابقة	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: البرنامج المشترك
نتيجة لمبادرات الدعوة المشتركة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، تقوم سلطات الدولة باتخاذ تدابير لحماية الفئات الضعيفة من التمييز، بما في ذلك التمييز الذي يمس الأطفال في المنازل والمهاجرين والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين			

